



جامعة الجيلاي بونعامه بخميس مليانه
كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم تسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة



العنوان:

فاعلية الرقابة الجبائية اعتمادا على التحصيل الجبائي دراسة حالة بمديرية ومركز الضرائب لولاية عين الدفلى

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق

اعداد الطلبة:

دوبة هبة

عبيد الله مروة

نوقشت امام اللجنة المكونة من :

د/ سيد محمد.....(أستاذ محاضر أ - جامعة الجيلاي بونعامه) رئيسا

د/ بوركايب محمد عبد الماجد.....(أستاذ محاضر أ - جامعة الجيلاي بونعامه) مشرفا

د/ الشيخ التهامي ابراهيم.....(أستاذ محاضر ب - جامعة الجيلاي بونعامه) ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019



جامعة الجبالي بونعامه بخميس مليانة
كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم تسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة



العنوان:

فاعلية الرقابة الجبائية اعتمادا على التحصيل الجبائي دراسة حالة بمديرية ومركز الضرائب لولاية عين الدفلى

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق

اعداد الطلبة:

دوبة هبة

عبيد الله مروة

نوقشت امام اللجنة المكونة من :

د/ سيد محمد.....(أستاذ محاضر أ - جامعة الجبالي بونعامه) رئيسا

د/ بوركايب محمد عبد الماجد.....(أستاذ محاضر أ - جامعة الجبالي بونعامه) مشرفا

د/ الشيخ التهامي ابراهيم.....(أستاذ محاضر ب - جامعة الجبالي بونعامه) ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

الشكر والعرفان

الحمد لله على احسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له

تعظيمًا لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله عليه أزكى الصلاة والسلام.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث نتقدم بجزيل الشكر والامتنان

إلى أستاذنا الفاضل الدكتور ' بوركايب عبد الماجد "

عرفانا ووفاء لقبوله الإشراف على مذكرتنا ولجهوده القيمة وتوجيهاته العلمية ونصائحه التي كان

لها الأثر الكبير في إتمام هذا العمل.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أساتذتنا الأعزاء الذين كانوا مصدر عطاء للعلم خلال

مسيرتنا الدراسية، كما نشكر عميد كليتنا الأستاذة (ة) " شيشة نوال ".

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الخالص إلى كل عمال مؤسسة "مديرية الضرائب "

وفي الختام نتوجه بالشكر والتقدير لكل من ساهم من قريب أو من بعيد في تقديم المساعدة ولو

بكلمة طيبة مشجعة في انجاز هذا البحث راجيين من المولى أن يجزيهم خير الجزاء.

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين والسائرين على نهجه

إلى يوم الدين وبعد:

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

من منحت سعادتها وتعبت لنستريح إلى أطيب وأحسن وأعظم

قلب في الوجود كله إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها " أمي الحبيبة " أطال الله في عمرها.

إلى الذي لو أهديته الدنيا بأسرها مكافأة على

عطائه " أبي العزيز " رحمه الله واسكنه الفردوس الاعلى.

إلى كل أفراد العائلة الكبيرة، وخاصة

إلى رفيقة الدرب الذي تقاسمت معها عذاب

هذا العمل " هبة دوبة".

إلى كل من قاسمني عناء الخمس السنوات الماضية كثر، وفاء، رحمة

إلى كل الأساتذة الذين درست عندهم خلال مرحلتي التعليمية.

إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي، وغلى من حمله قلبي ولم تحمله ورقتي.

إلى كل هؤلاء، أهدي عملي المتواضع.

مروة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فيسرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

ألمى لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك.....

ولا تطيب اللحظات الا بذكرك..... ولا تطيب الجنة والا برؤيتك

الى من بلغ الرسالة وأدى الامانة ونصح الامة..... الى بني الرحمة والنور العالمين.....

سيدنا محمد ﷺ

الى ملاكي في الحياة..... الى معنى الحب والحنان..... الى بسمه الحياة وسر الوجود الى من كان دعائهما

سر نجاحي "أمي وأبي الحبيبين"

إلى توأم روحي ورفيقة دربي وشريكتي في هذا العمل وصاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة

"عبيد الله مروة"

الى كل من شاركني كل تفاصيل 5 سنوات مضت بحلوها ومرها كوثر، رحمة، وفاء

إلى كل أفراد عائلتي الصغيرة وكل أصدقائي وكل من وسعه قلبي ولم يسعه قلبي.

هبة



رقم الصفحة	فهرس المحتويات
	شكر وعران
	اهداء
	قائمة الاشكال والجداول
	مستخلص
أ-ج	مقدمة
الفصل الأول: الدراسة النظرية ومراجعة الادبيات	
5	تمهيد
6	المبحث الاول: الاطار المفاهمي للرقابة الجبائية
6	المطلب الاول: ماهية الرقابة الجبائية
6	اولا: تعريف الرقابة الجبائية
7	ثانيا: اهداف الرقابة الجبائية
8	ثالثا: مبادئ الرقابة الجبائية
9	المطلب الثاني: اشكال الرقابة الجبائية
10	اولا: الرقابة العامة
11	ثانيا: الرقابة المعمقة
15	المطلب الثالث: الاطار القانوني للرقابة الجبائية
15	اولا: الوسائل القانونية للرقابة الجبائية
17	ثانيا: ادوات الرقابة الجبائية
17	المطلب الرابع: الاطار التنظيمي للرقابة الجبائية
18	أولا: أجهزة الرقابة الجبائية
22	ثانيا: هياكل الرقابة الداخلية
26	المبحث الثاني: الاطار العام لتحصيل الجبائي
26	المطلب الأول: ماهية التحصيل الجبائي
26	أولا: تعريف التحصيل الجبائي ومبادئه
27	ثانيا: طرق التحصيل الجبائي
28	المطلب الثاني: ضمانات التحصيل الجبائي وعقوباته
28	أولا: ضمانات التحصيل الجبائي
29	ثانيا: العقوبات والغرامات المنصوص عليها قانونيا لتحسين التحصيل الجبائي
30	المطلب الثالث: اسهامات الرقابة الجبائية في التحصيل الجبائي
30	أولا: مساهمة برنامج الرقابة الجبائية في جودة التصريحات و تحسينها

31	ثانيا: مساهمة جودة الرقابة الجبائية في جودة التصريحات
32	المبحث الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة
32	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
32	أولا: الدراسات العربية
36	ثانيا: الدراسات الأجنبية
36	المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف
38	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسات التطبيقية	
40	تمهيد
41	المبحث الاول: عرض المديرية العامة ومركز للضرائب
41	المطلب الاول: المديرية العامة للضرائب
41	أولا: تعريف المديرية العامة للضرائب ومهامها الرئيسية
41	ثانيا: تنظيم مديرية الضرائب الولائية
46	المطلب الثاني: تقديم مركز الضرائب لولاية عين الدفلى
46	أولا: تعريف مركز الضرائب لولاية عين الدفلى
46	ثانيا: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب
47	ثالثا: مهام مركز الضرائب
47	المطلب الثالث: المصلحة الرئيسية للرقابة والبحث
47	اولا: مهام المصلحة الرئيسية للرقابة والبحث
48	ثانيا: المصالح التابعة لمصلحة الرقابة ومهامها
50	المبحث الثاني: دراسة ميدانية لملفات الرقابة الجبائية لولاية عين الدفلى
50	المطلب الاول: نتائج الرقابة الجبائية على مختلف المكلفين الخاضعين
50	أولا: الرقابة على الوثائق CSP
51	ثانيا: نتائج التحقيق المحاسبي والتحقيق المصوب
52	ثالثا: التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية VASFE
53	المطلب الثاني: التحصيل الجبائي للرقابة الجبائية
53	أولا: التحصيل الجبائي للرقابة على الوثائق
54	ثانيا: التحصيل الجبائي للتحقيق في المحاسبة والتحقيق المصوب
55	ثالثا: التحصيل الجبائي للتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية VASFE
56	خاتمة الفصل
58	خاتمة

فهرس المحتويات

61	قائمة المراجع
64	قائمة الملاحق



قائمة الاشكال

والجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
49	الرقابة على الوثائق	01
50	التحقيق المحاسبي والتحقق المصوب	02
51	التحقيق في جمل الوضعية الجبائية	03
52	التحصيل الجبائي للرقابة على الوثائق	04
53	التحصيل الجبائي للتحقيق في المحاسبة والتحقق المصوب	05
54	التحصيل الجبائي للتحقيق في مجمل الوضعية الجبائية	06

قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
10	اشكال الرقابة الجبائية	01
19	الهيكل التنظيمي لمديرية الابحاث والمراجعات DRV	02
20	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب	03
21	الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات DGE	04
22	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب CDI	05
23	الهيكل التنظيمي للهيكل الجهوية	06
25	الهيكل التنظيمي للهيكل الخارجية	07
32	العلاقة بين الرقابة الجبائية وجودة التصريحات	08
46	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية عين الدفلى	09
49	نتائج الرقابة على الوثائق	10
50	نتائج التحقيق المحاسبي والتحقق المصوب	11
51	نتائج التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية	12
52	نسب التحصيل الجبائي للرقابة على الوثائق	13
53	نسب التحصيل الجبائي للتحقيق المحاسبي والتحقق المصوب	14
54	نتائج التحصيل للتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية	15



مختص

ملخص:

يلعب النظام الجبائي دورا هاما في دعم اقتصاديات الدول لاسيما الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يتطلب البحث عن الأساليب والطرق الفعالة لتطوير هذا الاخير وتنميته، فالرقابة الجبائية جزء لا يتجزأ من النظام الجبائي والتي اصبحت بدورها اليوم وسيلة فعالة تهدف أساسا إلى مساعدة الإدارة الضريبية و المفتشيات والمصالح الضريبية على حد سواء في إثبات ذاتها لتوفير الموارد المالية التي تحتاج لها، ونحن من خلال بحثنا هذا حاولنا الإجابة على الإشكالية التي مفادها: ما مدى فعالية الرقابة الجبائية اعتمادا على التحصيل الجبائي؟ فقد هدفت دراستنا الى قياس واثبات فعالية الرقابة الجبائية وذلك بالاعتماد على مختلف اشكال التحصيل الجبائي، وقد خلصنا إلى مجموعة من النتائج من بينها ان الرقابة الجبائية مصدر في غاية الاهمية للتحصيل الجبائي، بغض النظر عن دورها في زيادة المردودية المالية، كما انها تعمل بصفة دائمة على حماية الاموال المتعلقة بخزينة الدولة من جهة، ومن جهة اخرى الحفاظ على املاك المكلفين بالضريبة وحقوقهم تحت اطار قانوني منظم، كما انها تساهم في مساندة المفتشيات الضريبية وتوفير المناخ والإمكانيات اللازمة لهم بغرض التسيير الجيد وبالتالي نجاعة النظام ككل.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية، الضريبة، التحصيل الضريبي، قباضة الضرائب.

Résumé :

Le contrôle fiscal fait partie intégrante du système fiscal lequel est devenu aujourd'hui un moyen efficace en mesure d'aider l'administration fiscale en lui octroyant les ressources financières nécessaires à son fonctionnement. A travers cette recherche, nous tenterons d'apporter des réponses au questionnement suivant : Quel degré d'efficacité peut acquérir le contrôle fiscal en s'appuyant sur le recouvrement fiscal ?

Notre étude s'est fixé pour objectif l'évaluation de l'efficacité du contrôle fiscal en prenant appui sur les diverses forme de recouvrement fiscal. Notre recherche a abouti à un certain nombre de résultats que nous pouvons résumer ainsi, le contrôle fiscal offre une source non négligeable de recouvrement fiscal, aussi que le contrôle fiscal protège les fonds liés au trésor public et préserve la propriété et les droits du contribuable dans un cadre juridique bien défini.

Il renforce le rôle inspections fiscales en leur fournissant les moyens adéquats à même de leur permettre d'assurer une bonne gestion garante d'un système fiscal performant.

Mots clés: contrôle fiscal, impôt, recouvrement fiscal, la recette fiscale, les impôts.



توطئة

تحتل الضرائب مكانة متميزة وبالغة الأهمية في التشريعات المالية لما لها من إيجابيات لا يستهان بها في دعم الميزانية العمومية باعتبارها الأداة التي تعتمد عليها الدولة في سياستها الاقتصادية، إضافة إلى ما تحققه من أهداف في مختلف المجالات، كما تعتبر من أهم الإيرادات لتمويل النفقات العامة للدولة من أجل تحقيق تنمية شاملة على مختلف الأصعدة، ولكن ديمومة هذا المفهوم واستمراره مرهون بمدى استجابة المكلفين لواجبتهم. المتتبع لطبيعة النظام الضريبي الجزائري الراهن، يرى أنه نظام تصريحي يمنح الحرية النسبية للمكلفين بتقديم تصريحاتهم الضريبية المكتتبه بشكل يوافق نشاطاتهم ومدخلهم الحقيقية، ثم تحقيق الإدارة الجبائية في تلك التصريحات لكونها في الكثير من الأحيان تكون غير صادقة نظراً للأخطاء المرتكبة سواءً بقصد أو دون قصد بهدف التملص من دفع الضريبة وهذا ما يسمى بالتهرب الضريبي.

هذه الأخيرة أصبحت لها ميزة المرونة كونها اكتسبت المناعة من خلال تكييفها مع كل التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي، وعلى التطورات الاقتصادية التي تعيشها كل الدول، وعليه تعتبر هذه الآفة مشكل حساس وعويص يواجه أي إدارة جبائية، حيث باتت تعد من أهم العراقيل التي تقف في وجه التحصيل الضريبي. إن استفحال هذه الظاهرة استوجب على مختلف الدول ومنها الجزائر السعي جاهدة إلى مكافحة هذا الوباء بشتى الطرق التشريعية والتنظيمية، والتي نتج عنها وضع أجهزة مختصة في مكافحة التهرب الضريبي و المتجسدة في الرقابة الجبائية التي تعد إحدى الأدوات الفعالة للمؤسسات ومصالح الضرائب على حد سواء، إذ تعتبر النظام الذي يخول للإدارة الجبائية مراقبة التصريحات ومعاينة الأخطاء والنقائص، وكذا عدم احترام الالتزامات الجبائية من قبل المكلفين، فهي وسيلة فعالة تضمن مصلحة الخزينة العمومية من جهة ومن جهة أخرى تلعب دوراً كبيراً في ردع المكلفين وتحسيسهم بأن إدارة الضرائب ذات حضور دائم، وهذا ما ينعكس في تصريحاتهم وسلوكياتهم اتجاه التزامهم الضريبي، وفي ظل هذا الطرح ولمزيد من الإثراء والبحث في واقع وآفاق الرقابة الجبائية، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما مدى فاعلية الرقابة الجبائية اعتماداً على التحصيل الجبائي؟

ولقد انجر عن الإشكالية الرئيسية تصور أسئلة وإشكاليات فرعية تتمثل في:

أ- ماذا نقصد بفاعلية الرقابة الجبائية؟

ب- ما هي ضوابط خضوع بعض الملفات إلى الرقابة على الوثائق؟

ت- ما هي المشاكل التي تواجهها عملية التحصيل وما هي أسبابها؟

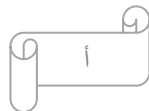
الفرضيات:

تم صياغة فرضيات البحث بناءً على الإشكالية المطروحة تتمثل فيما يلي:

أ- تعتبر الرقابة الجبائية وسيمة قانونية إجبارية تطبق على المكلفين الخاضعين للضريبة.

ب- لرقابة الجبائية لا تستطيع القضاء على التهرب الضريبي بشكل كلي وإنما التخفيف من أضراره فقط.

د- يلعب التحصيل الضريبي دوراً بارزاً في تدعيم ومساهمة النظام الضريبي لوجود علاقة معنوية بينهما.



اسباب اختيار موضوع الدراسة:

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع والبحث فيه:

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.
- محاولة تزويد القراء ببعض المعارف والمبادئ العلمية في الموضوع.
- المساهمة في نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين.
- إثراء المكتبة بمرجع يخص الضرائب.
- إبراز مدى فعالية الرقابة الجبائية.
- الشعور بأهمية الموضوع في ظل التغيرات الاقتصادية.

اهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى فعالية الرقابة الجبائية اعتمادا على التحصيل الجبائي نظرا لما تلعبه الرقابة الجبائية من أهمية في تحقيق أهداف الدولة، ودراسة عملية تحديد التحصيل الجبائي. ومن خلال هذا البحث يتبين لنا هل الجزائر تتبع منهج صحيح يقودها إلى تحقيق وترقية فاعلية الرقابة الجبائية اعتمادا على التحصيل الجبائي، كما هدفت هذه الدراسة محاولة حصر الاليات والاساليب التي يعتمد عليها النظام الضريبي الجزائري في مجال الرقابة الجبائية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في اهمية الضرائب كأحد الادوات الفعالة في تزويد خزينة الدولة من اجل تغطية نفقاتها، تبرز أهمية هذا البحث من خلال فاعلية الرقابة الجبائية، والتي ساهمت في اثناء مداخل الدولة من خلال الضرائب، وكذا قامت على الالهمية البالغة للتحصيل الجبائي.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على فاعلية الرقابة الجبائية اعتمادا على التحصيل الجبائي. وقد قمنا بعملية دراسة حالة في مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى.

منهج الدراسة:

إن الموضوع الذي اخترناه، فاعلية الرقابة الجبائية اعتمادا على التحصيل الجبائي قادنا إلى إتباع منهج استنباطي حيث انتقلنا من الكل إلى الجزء، والأسلوب الذي استعملناه هو الوصف والتحليل. تضمن أسلوب الوصف مفهوم الرقابة الجبائية وعملية التحصيل، أما أسلوب التحليل فكان بدراسة فاعلية الرقابة الجبائي اعتمادا على التحصيل الجبائي.

صعوبات الدراسة:

لقد تعرضنا عند القيام بهذه الدراسة إلى جملة من الصعوبات منها:

- افتقار المكتبة الجامعية للمراجع المتخصصة في موضوع الدراسة.

- عدم وجود المعلومات المطلوبة والكافية الخاصة بالموضوع في الجانب التطبيقي خاصة في ظل تجربة الجزائر الفنية.
- قلة المراجع المتعلقة بعملية التحصيل الجبائي وإجراءاتها.
- الظرف الاستثنائي الذي عاشته البلاد والذي كان حائلا بيننا وبين التنقلات وجمع المعلومات.

هيكل البحث:

انطلاق من طبيعة الموضوع والأهداف المطلوبة، ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى فصلين بعد المقدمة، وهما الفصل الأول نظري يتضمن الأدبيات النظرية والتطبيقية، ويتكون من ثلاثة مباحث وتتمثل في مبحث أول نتطرق فيه إلى الأدبيات النظرية للبحث، والمبحث الثاني يتمثل في مقومات فعالية النظام الجبائي في مجالي الوعاء والتحصيل، ومبحث ثالث يتمثل في الأدبيات التطبيقية. أما الفصل الثاني فيتمثل في الدراسة الميدانية وهو يتضمن المقاربات النظرية والعملية للنظام الجبائي وعلاقته بمجالي الوعاء والتحصيل ويتكون من مبحثين، المبحث الأول خصص لتقديم مديرية ومركز الضرائب لولاية عين الدفلى وكذا الهيكل التنظيمي لها، و المبحث الثاني فيتمثل في دراسة حالة حول التحصيل الجبائي بمختلف أنواعه للفترة الممتدة من (2017-2019).



الفصل الاول:

الخلفية النظرية و مراجعة الابيات

تمهيد

تسعى الدولة الجزائرية للخروج من التخلف وتحقيق تنمية شاملة متعددة الجوانب وذلك باستخدام عدة وسائل من بينها الجبائية، باعتبارها أداة تساهم في الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها تشكل أهم مصدر لتمويل خزينة الدولة كون أن التمويل الخارجي يهدد الاستقلال الاقتصادي والمالي للجزائر.

تشكل فعالية الرقابة الجبائية على مجال التحصيل إحدى الاهتمامات الرئيسية لدى صانعي القرار في السياسة الاقتصادية، حيث بقدر ما تكون الرقابة الجبائية فعالة بقدر ما تكون الانعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني، ويشكل مستوى فعالية الرقابة الجبائية المحدد الرئيسي لمدى قدرته على تحقيق أهدافه.

لقد أدرجت الرقابة الجبائية في منطق الإصلاحات المنتهجة في بلادنا، والتي تقوم على أساس عقلنة الأداء الاقتصادي والتعامل مع منطق الاقتصاد الحر، بعد تكيفه مع الواقع الاقتصادي الجديد وزيادة فعاليته.

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل الى:

- ✓ **المبحث الاول:** الاطار العام للرقابة الجبائية.
- ✓ **المبحث الثاني:** الاطار العام للتحصيل الجبائي.
- ✓ **المبحث الثالث:** عرض وتحليل الدراسات السابقة.

المبحث الاول: الإطار العام للرقابة الجبائية

تعتبر الرقابة الجبائية الوسيلة التي ينتهجها على التوالي كل من المؤسسات الاقتصادية والإدارة الضريبية من أجل تحقيق أهدافهم المتعلقة بالجبائية، فالمؤسسات الاقتصادية تسعى جاهدة إلى تخفيض التكاليف الجبائية وعكس ذلك فالإدارة الضريبية تحت ضغط السلطة العمومية تطمح لتحسين التحصيل الجبائي.

المطلب الاول: ماهية الرقابة الجبائية**اولا- تعريف الرقابة الجبائية**

لقد عرف "فايول" الرقابة على انها عملية التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفق الخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد المقررة، اما موضوعها فهو تبيان نواحي القصور من اجل تقييمها ومنع تكرارها. ومن بين انواع الرقابة نجد الرقابة الجبائية والتي تم تعريفها:

- **التعريف الاول:** لقد عرف القانون الرقابة الجبائية على انها مجموعة العمليات والاجراءات التي تهدف الى التحقق من مصداقية ونزاهة التصريحات المقدمة من طرف المكلف، وذلك من خلال مقارنتها بعناصر ومعطيات خارجية، وهذا الحق محفوظ بنصوص ومواد التشريع الجبائي.¹

- **التعريف الثاني:** كما يعرفها الدكتور حامد عبد المجيد دراز بأنها "التحقق من شمول الوعاء الضريبي للممول لكافة العناصر الخاضعة للضريبة، ومن صحة القيم المالية لهذه العناصر، والتأكد من حقيقة المركز المالي للممول سواء عند تحديد دين الضريبة أو عند النظر في إسقاطها.²

- **التعريف الثالث:** هي مجموعة من الاجراءات و العمليات التي تقوم بها الاجهزة المكلفة بالرقابة الجبائية للتأكد من شرعية و مصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة في الاطار القانوني المحدد، وهذا بهدف الحد من التهرب الضريبي وكل التجاوزات المهددة للاقتصاد الوطني.³

- **التعريف الرابع:** كما عرفت المدبرية العامة للضرائب على أنها " الوسيلة الضرورية لضمان المساواة بين الأفراد في دفع الضريبة، وتشكل شرطا من الشروط الأساسية والفعالة لتحقيق منافسة شريفة وعادلة بين المؤسسات.⁴

وعليه واعتمادا على التعاريف السابقة يمكننا القول بان الرقابة الجبائية هي مجموعة من الاجراءات والعمليات الشكلية والمادية التي تقوم بها الادارة الجبائية وذلك بهدف التأكد من شرعية ومصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة سواء كانوا اشخاصا طبيعيين او معنويين.

¹ - العثماني مصطفى، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير في التسيير معهد العلوم الاقتصادية، التسيير والتجارة المركز الجامعي الدكتور يحي فارس المدية، 2008، ص81.

² - حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص222.

³ - غزة مبروك، فعالية الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب الضريبي، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص35.

⁴ - ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة الجبائية، المدبرية العامة للضرائب، الجزائر، 2006، ص5

ومما سبق نستنتج بان هناك عدة اسباب دعت الى ضرورة ايجاد نظام رقابي يقوم بمراقبة تصريحات المكلفين بالضريبة، والحفاظ على حقوق الخزينة العمومية ومراقبة تنفيذ التشريعات الجبائية ومن هذه الاسباب ما يلي:

1- متابعة التصريحات الجبائية بهدف تحديد الوعاء الضريبي، وجاء ذلك نتيجة كون النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي، وعليه فالتأكد من التصريحات المقدمة من طرف المكلف وجدت الرقابة الجبائية، فحسب المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية والتي تنص على أنه " تراقب الإدارة الجبائية التصريحات و المستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة ، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات و الهيئات التي ليست لها صفة التاجر و التي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها. يتعين على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الجبائية بناءا على طلبها، الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها".

ومن هنا يتضح أن السبب الأساسي لوجود الرقابة الجبائية هو كون النظام الجبائي نظام تصريحي، ولذلك أوجب المشرع وسيلة قانونية لمراقبة هذه التصريحات والتأكد من مدى توافقها لما هو موجود في الحقيقة.

2- اكتشاف العمليات التدلسية و التهربات الضريبية حيث يسعى بعض المكلفين بالضريبة إلى التهرب من دفعها عن طريق التحايل بثتى الطرق المختلفة، ولقد ازدادت حدة التهرب الضريبي نظرا لضعف الرقابة الجبائية وقلة إمكانياتها البشرية و المادية بالإضافة إلى ضخامة هذه الظاهرة و توسع نطاقها و صعوبة قياسها ، وما يترتب عنها من آثار مالية و اقتصادية خطيرة تتمثل في حرمان الخزينة من موارد مالية ضخمة، كما ينتج عن هذه الظاهرة اثار اجتماعية و سياسية، ولذلك دعت الضرورة إلى وجود آلية رقابية تهدف إلى المحافظة على حقوق الخزينة من خلال محاربة التهرب الضريبي.

ثانيا- اهداف الرقابة الجبائية

من خلال ما تم التطرق اليه من تعاريف حول الرقابة الجبائية يمكننا استخلاص مجموعة من الاهداف التي تميزها عن باقي انواع الرقابة، من بينها¹:

1. الاهداف الادارية:

تقدم الرقابة الجبائية خدمات كبيرة للإدارة من خلال ما تقدمه من معلومات، ويمكن ذكر بعض الخدمات في النقاط التالية:

- اكتشاف الثغرات القانونية التي تساعد في التهرب الضريبي ومعالجتها؛
- المساعدة في القيام بالإحصائيات كإعداد نسب التهرب الضريبي؛
- تحديد الانحرافات من طرف الادارة الجبائية يساعد الادارة الضريبية في اتخاذ القرارات لمواجهة المشاكل من خلال الالمام بالمعرفة بالأسباب.

¹ - منور أوسرير، محمد حمو، محاضرات في جباية المؤسسات مع تمارين محلولة، مكتبة الشركة الجزائرية، الطبعة الاولى، بوداود، 2007، ص202.

2. الاهداف القانونية:

تتمثل في مدى مطابقة تصرفات وتصريحات المكلفين بالضريبة للقوانين والانظمة، لهذا تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن اي انحرافات او مخالفات يمارسونها.

3. الاهداف المالية والاقتصادية:

تهدف الادارة الجبائية الى المحافظة على الاموال العمومية وايرادات الخزينة من التلاعبات والسرقة، وحمايتها من كل ضياع، وبالتالي زيادة الاموال المتاحة للإنفاق العام مما يزيد من الرفاهية الاقتصادية.

4. الاهداف الاجتماعية:

تهدف الى تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة وهذا بتعميم مبدأ اساسي للاقتطاعات وهو مبدأ المساواة بين المكلفين من جهة كما تهدف من جهة اخرى الى منع ومحاربة انحرافات الممول بمختلف صورها مثل السرقة والاهمال والتقصير في تحمل واجباته اتجاه المجتمع.

ثالثاً - مبادئ الرقابة الجبائية

تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من الضياع بمختلف أشكاله وخاصة التهرب الضريبي بغرض زيادة إيرادات الخزينة العمومية وتوجيهها لتحقيق أهداف الدولة المنشودة ولكي تؤدي الرقابة الجبائية وظائفها لابد من توفر المبادئ الأساسية لها والمتمثلة في إقامة نظام جبائي محكم يتميز ببساطة تشريعاته وعدالتها والعمل على ترقية وتطوير الإدارة الجبائية، إضافة إلى إرساء الحس الضريبي لدى المكلف بالضريبة وتحسين علاقته بالإدارة الجبائية.

1. اقامة نظام ضريبي محكم:

يعتبر النظام الضريبي من بين المقومات الأساسية للرقابة الجبائية، حيث تنعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على التشريعات التي تسنها بصفة عامة، ومن بينها النظام الضريبي، فبقدر ما يتوفر لديها من خبرات وكفاءات بقدر ما يستطيع الخبير الضريبي أن يلمس الحبكة الفنية في أنظمتها الضريبية.¹

وعليه فان التطبيق الفعال للرقابة الجبائية يتطلب نظاما ضريبيا فعالا، وهذا يتحقق من خلال ما يلي:

- تبسيط التشريع الضريبي حتى يتسنى للمكلفين فهمه، وذلك من خلال الاسلوب الواضح والسهل واللغة المفهومة؛

- تحقيق العدالة الضريبية من خلال المساواة بين المكلفين بالضريبة وهذا يجعلنا ننظر الى كل من:

- لعدالة الافقية والتي تعني معاملة المكلفين بالضريبة المتساويين بالدخل معاملة ضريبية متساوية؛

- العدالة العمودية والتي توجب معاملة كل مكلف حسب مركزه المالي والاجتماعي.

¹ - حامد عبد اجيد دراز، مرجع سابق الذكر، ص 237.

2. ترقية وتطوير الرقابة الجبائية:

ان محاربة التهربات الضريبية ليست بمهمة التشريع الضريبي لوحده وانما يجب ان يتحد مع ادارة جبائية فعالة، حيث ان مسؤولية كشف هاته التصرفات لا تقع على عاتق المشرع المالي المكلف فقط، وانما على عاتق الادارة الجبائية ايضا، والتي يجب ان تتوفر هي الاخرى على مستوى تطور وكفاءة عاليين، سواء من الناحية المادية او البشرية، لذا من الضروري ان تعمل الادارة الجبائية على الرفع من الكفاءة المهنية للموظفين و العمل على تكوين اطارات في مجال الجباية والمراقبة الجبائية، كذلك وضع برامج تكوينية تتماشى والتطورات في مجال الجباية والنظام الجبائي.

كما تعتمد الرقابة الجبائية بالإضافة الى المبادئ السابقة الذكر على جملة من المبادئ التي تتعلق بالضريبة والنظام الضريبي والتي ينبغي توفرها من اجل ضمان السير الحسن للرقابة، للوصول الى النتائج المرجوة بدقة عالية. حيث ان عدم جدوى النظام الضريبي وعدم استقراره يؤدي الى العمل وفقا لنظام ضريبي غير فعال يلقي بكل ثقله على المكلفين بالضريبة وصولا الى موظفي الادارة الجبائية، مما يؤدي الى التطبيق غير الفعال للرقابة الجبائية، وبذلك افتتاح المجال امام المتهربين من دفع الضريبة بسلوك كل ما هو مناف للقانون دون عقاب، كما يؤثر على التحصيل الضريبي الذي يؤثر بدوره على المدخول الوطني والخزينة العمومية.¹

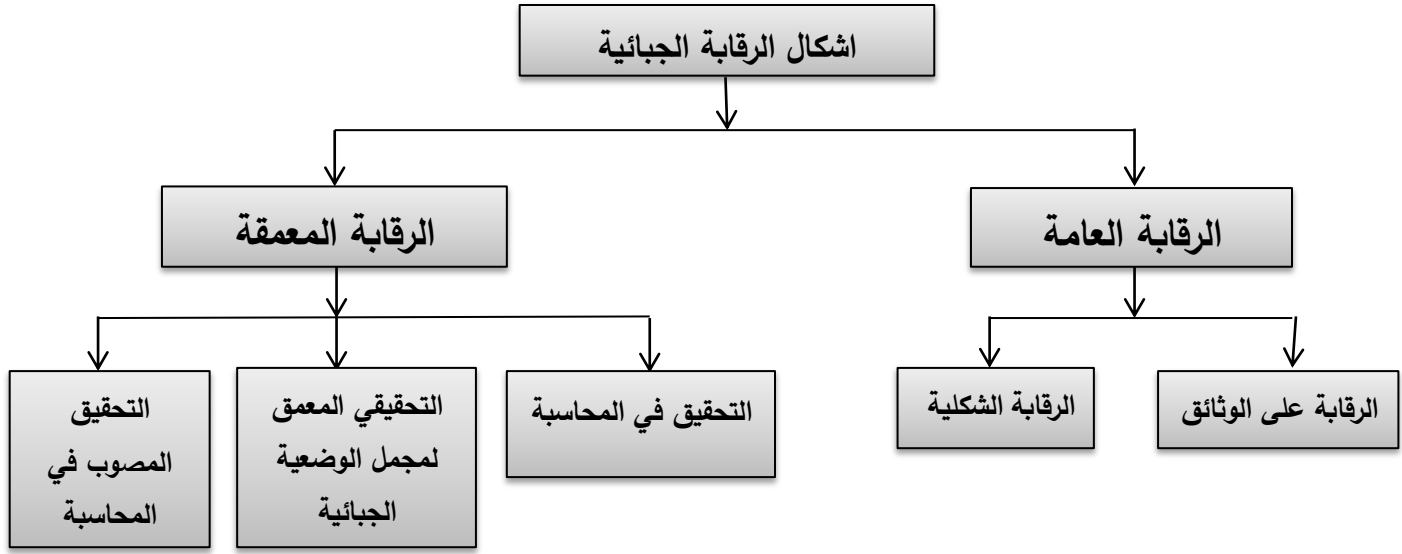
المطلب الثاني: اشكال الرقابة الجبائية

بما أن الرقابة الجبائية وسيلة لكشف الأخطاء والانحرافات والتأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، تختلف عملية مراجعة فحص القرارات باختلاف أنواع وأشكال الرقابة الجبائية، ويمكن ان تكون الرقابة مختصرة أو شاملة ومعقدة، ولذلك سيكون هذا الفرع مشتملا على الرقابة المختصرة التي تتم على مستوى مفتشيات الضرائب باعتبارها رقابة داخلية، أما الرقابة المعقدة أما اما الشكل التالي فهو يوضح لنا أشكال الرقابة وفقا للنظام الضريبي²:

¹ - غزة مبروك، مرجع سبق ذكره، ص40.

² - عطاب تواتية، الرقابة الجبائية كاداة في محاربة التهرب والغش الضريبي، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم مالىو ومحاسبة، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم، 2017، ص12.

الشكل (01): اشكال الرقابة الجبائية.



-المصدر: من اعداد الطالبتين.

اولا- الرقابة العامة

تتم الرقابة العامة على مستوى مفتشيات الضرائب وفي هذا النطاق يتم التمييز بين نوعين من الرقابة: الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق، بحيث يقوم رئيس المفتشية بمراقبة وفحص تصريحات المكلفين بالضرائب، هذا النوع ينجز من غير تنقل او اجراء ابحاث خاصة من طرف مصلحة الضرائب.¹

1. الرقابة الشكلية:

تتم هذه الرقابة على مستوى مفتشية الضرائب في دائرة الاختصاص التابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة، تنجز كل سنة وتعتبر كمرحلة تمهيدية تشمل مجموعة التدخلات التي تهدف الى²:

- تصحيح الاخطاء المادية المحتملة والمثبتة على التصريحات، مع عدم اجراء اي تقدير او مقارنة بينها وبين المعلومات التي تملكها الادارة؛
- هذا النوع لا يعتمد على صحة الارقام المصرح بها وانما على الكيفية التي تم بها ملئ هذه التصريحات؛
- كشف المعلومات المهملة والتكليف بتصحيح هذه الإغفالات؛
- التأكد من هوية وعنوان المكلف بالضريبة.

¹ - سهام كردودي، المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011.

² - عبد الجليل الخذاري، الرقابة الجبائية كاداة لمحاربة التهرب الضريبي، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص

2. الرقابة على الوثائق:

تتطلب هذه الاخيرة احضار الوثائق والسجلات المحاسبية عكس الرقابة الشكلية، حيث تتميز بكونها رقابة شاملة تتم على مستوى ومحتوى التصريحات المقدمة، اذن هي مجموعة الاعمال المنجزة والتي من خلالها تقوم المصالح المعنية بانتهاج فحص انتقادي للتصريحات والوثائق اعتمادا على المعلومات المشكلة للملف الجبائي، وبصفة خاصة تلك التي تمثل زيادة في رقم الاعمال.¹

ثانيا - الرقابة المعمقة

على خلاف الرقابة السطحية فالرقابة المعمقة هي "مجموع العمليات التي لها غرض الفحص في عين المكان لمحاسبة مؤسسة ما أو شخص معين ومقارنة النتائج مع بعض المعطيات المادية بهدف مراقبة مدى سلامة ودقة التصريحات المكتتبه وعند اقتضاء الحال يمكن الالتجاء إلى الإجراءات الضرورية لتحقيق التعديلات اللازمة".

وفيها يتم التمييز بين ثلاثة انواع من الرقابة: الفحص المحاسبي، الفحص المعمق في مجمل الوضعية للمكلف والفحص المحاسبي المصوب.

1. التحقيق في المحاسبة VC:

1-1. تعريف التحقيق في المحاسبة:

يعرف التحقيق المحاسبي على انه مجموعة العمليات التي يستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة وفحص المحاسبة، والتأكد من مدى تطابقها والمعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها.

كما عرفته المادة 20 الفقرة 1 من ق.إ.ج: "يمكن لأعوان الادارة الجبائية إجراء تحقّق في المحاسبة للمكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها.

وإنّ التحقيق في المحاسبة هو عبارة عن مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المتعلقة بسنوات مالية مقلّة".²

وعليه فان التحقيق في المحاسبة يهدف الى التأكد من³:

- صحة الاقرارات الضريبية المقدمة؛
- صدق المحاسبة، وذلك بمقارنتها مع مختلف المعطيات المتاحة.

¹ - ربيع ناقة، تقييم فعالية الرقابة الجبائية في ظل الاصلاحات الضريبية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2014، ص 48 و49.

² - ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة الجبائية، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2010، ص 13.

³ - ربيع ناقة، مرجع سبق ذكره، ص 61.

1-2. شروط التحقيق في المحاسبة:

لقد اقر المشرع الجزائري بعدة شروط واجراءات يجب مراعاتها قبل واثناء القيام بهذا النوع من الرقابة ومن بين هاته الشروط نجد¹:

- يجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان، ما عدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة بوجهه كتابيا وتقبله المصلحة أو في حالة قوة قاهرة يتم إفرازها قانونيا من طرف المصلحة؛
- لا يمكن إجراء التحقيقات في المحاسبة إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مفتش على الأقل؛
- تمارس الإدارة حق الرقابة مهما كان السند المستعمل لحفظ المعلومات؛
- إذا كانت المحاسبة ممسوكة بواسطة انظمة الاعلام الالي، يمكن ان تكون المراقبة على مجمل المعلومات والمعطيات والمعالجات التي تساهم بصفة مباشرة او غير مباشرة في تكوين النتائج المحاسبية والجبائية؛
- لا يمكن الشروع في إجراء أي تحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق؛
- في حالة استبدال المحققين، يجب إعلام المكلف بالضريبة بذلك؛
- في حالة حدوث مراقبة مفاجئة ترمي إلى المعاينة المادية للعناصر الطبيعية للاستغلال أو التأكد من وجود الوثائق المحاسبية وحالتها، يسلم الإشعار بالتحقيق في المحاسبة عند بداية عمليات المراقبة؛
- يجب ألا تتجاوز مدة التحقيق بعين المكان في جميع الحالات تسعة أشهر؛
- لا يمكن، تحت طائلة بطلان الإجراء أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان فيما يخص الدفاتر والوثائق المحاسبية أكثر من ثلاثة أشهر.

1-3. خطوات التحقيق في المحاسبة:

إن إعداد برنامج التحقيق المحاسبي هو الخطوة الأولى في عملية التحقيق لذلك يجب أن تتم وفق خصائص عقلانية وموضوعية، تقوم لجنة إعداد البرنامج السنوي للمراجعات الجبائية باقتراح وبرمجة الملفات التي تخضع للتحقيق المحاسبي عن طريق²:

- اقتراح قائمة ملفات المكلفين للمراقبة في مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب ثم إرسالها للمديرية الولائية للضرائب ثم المديرية الجهوية قصد المصادقة عليها؛

¹ - المادة 20 من قانون الاجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص11.

² - اسماء كرايمية، الجمعي سلامة، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نفود ومالية، جامعة تبسة، 2017، ص56.

- إرسال قائمة برنامج المراقبة إلى مصلحة البحث والمراجعات لقبولها للتحقيق وتنفيذها للبرنامج؛
- تنفيذ برنامج المراقبة من طرف مركز الضرائب من خلال المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث؛
- استخراج جداول التسوية؛
- إرسال الجداول الضريبية إلى القبضة للتحصيل؛
- يقوم المكلف بتسديد الغرامات والحقوق؛
- تنفيذ المراقبة لدى المكلفين.

وعند الانتهاء من اعداد البرنامج الخاص بعملية الرقابة، يتم سير التحقيق وفقا لخطوتين هما¹:

أ- الاشعار بالتحقيق:

والذي لا يمكن الشروع فيه الا بعد اعلام المكلف بالضريبة مسبقا، وذلك عن طريق ارسال اشعار بالتحقيق مقابل اشعار بالوصول مرفق بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة المحقق، ويحتوي هذا الاخير معلومات خاصة بعملية التحقيق ويستفيد المكلف من مدة محددة ب عشرة (10) ايام للتحضير.

ب- التحقيق:

بعد انقضاء الاجل المحدد للتحضير وبوصول اول موعد تدل مباشرة بعين المكان يقوم المحققون بمباشرة اعمالهم داخل المؤسسة قيد التحقيق فيها، وهذا بتقديمه لطلب موقع ومقدم لمدير الادارة، وفي هذه الحالة يقوم المحققون بالتوقيع على تعهد باستلامهم للوثائق المحاسبية، وارجاعها بعد عملية فحصه

2. التحقيق المصوب في المحاسبة VCP:

1-2. تعريفه:

وهو الية من اليات الرقابة الجبائية الهادفة، استحدثه التشريع الجزائري بموجب قانون المالية 2010 وذلك لتعزيز اليات الرقابة واعطاء فعالية أكبر للمحققين الجبائين لأداء مهامهم².

وقد نصت المادة 20 مكرر الفقرة 01 من ق.إ.ج انه " يمكن لأعوان الادارة الجبائية إجراء تحقيق مصوب في المحاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية³.

2-2. شروط التحقيق المصوب:

تتنطبق على التحقيق المصوب نفس شروط التحقيق في المحاسبة وذلك للتشابه الموجود بين مبادئ كل منهما.

¹ - من اجتهاد الطالبتين والمكتسبات القبلية.

² - ال مادة24 من قانون المالية، الجريدة الرسمية، العدد 78، 32 ديسمبر 2009، ص10.

³ - المادة 20 مكرر ال فقرة01 من قانون الاجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص12.

3-2. سير التحقيق:

يخضع التحقيق المصوب في المحاسبة لنفس القواعد التي يخضع لها التحقيق المحاسبي، الا ان ما يميز هذا التحقيق خاصية الدقة في الرقابة مع الحفاظ على الحوار التقابلي الشفهي والكتابي طيلة فترة الرقابة المصوبة.¹

3. التحقيق المصوب في مجمل الوضعية الجبائية: VASEF

يختص التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة بالأشخاص الطبيعيين دون سواهم، وفي كثير من الأحيان يكون تحقيقا مكملا لأحد التحقيقين السابقين الذكر (التحقيق في المحاسبة، التحقيق المصوب في المحاسبة)، حيث يحقق في أنواع ومصادر مداخل الأشخاص الطبيعيين وما يرتبط بها من معلومات قد تفيد في إجراءات أحد التحقيقين السابقين.

3-1. تعريفه:

ويقصد به مجموعة العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به، اي بصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل العام.²

ووفقا لما جاء في المادة 21 الفقرة 01 من ق.إ.ج والتي عرفت التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة على أنه "يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة"³.

ومنه فان التحقيق المصوب في مجمل الوضعية الجبائية يسعى الى تحقيق هدفين رئيسيين هما:

- ضمان شرعية التصريحات الموضوعة؛
- مراقبة التجانس بين المداخل المصرحة مع الذمة المالية للمكلف.

3-2. معايير انتقاء المكلفين للتحقيق في مجمل الوضعية الجبائية:

تتبع الإدارة الجبائية جملة من المعايير، يتم على أساسها اختيار الأشخاص الطبيعيين الذين سيخضعون لهذا النوع من التحقيق وهي:⁴

- الأشخاص الذين لاحظت عليهم مفتشية الضرائب عدم تجانس بين المداخل المصرح بها سنويا والنفقات الظاهرة والشائعة عن نمط معيشة أفراد أسرة المكلف؛

¹ - من اجتهاد الطالبتين.

² - ميثاق المكلفين بالضريبة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

³ - ال مادة 21 مكرر ال فقرة 01 من قانون الاجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 14

⁴ - سليمان عتير، دور الرقابة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة ضمن مقتضيات نيل شهادة ماجستير في

علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،

2012، ص 137، 138.

- الأشخاص الذين يعتقد أنهم يمارسون عمليات غش كبيرة، كون مراقبة المحاسبة لم تؤدي إلى تعديلات أو لم تؤدي إلى تعديلات معتبرة؛
- عندما تكتشف مفتشية الضرائب أثناء مراقبة المحاسبة مؤشرات لعدم مصداقية التصريحات المكتتبه؛
- عندما يكون الفارق معتبرا بين المداخل المصرح بها من قبل الشركاء والحائزون على الحصص الاجتماعية والمداخل الحقيقية المحققة بعد مراقبة المحاسبة؛
- الأشخاص الذين يمتلكون مداخل غير محددة (تبييض أموال مثلا).

3-2. سير التحقيق المعمق في مجمل الوضعية جبائية:

بعد انتهاء المدة المحددة للتحضير، تأتي عملية التحقيق المعمق، والتي تتم في مصالح الادارة الجبائية رغم انها رقابة خارجية، حيث يقوم المراقب باستدعاء المكلف المعني بالتحقيق للتزويد بكشوفات الحسابات البنكية اليومية وكذا جميع الحسابات الاخرى التي من الممكن ممارستها.

بعد هذه الخطوة فان المراقب يجري حوار مع هذا الاخير مع ضرورة توضيح الوضعية الجبائية. وبحصول المراقب على مختلف المعلومات وكشوفات الحسابات يقوم بحفصها، تحليلها ومقارنتها مع تلك التصريحات بهدف استخراج المخالفات والاطعاء المرتكبة. وفي حالة جمع المحقق عدة عناصر تثبت ان المكلف يحقق مداخل مهمة مقارنة بما صرح به، يمكنه طلب توضيحات وتبريرات لنقطة او عدة نقاط حول ما أصبح به المكلف كضريبة وما حققه من موارد ونفقات.¹

المطلب الثالث: الإطار القانوني للرقابة الجبائية

اولا-الوسائل القانونية للإدارة الجبائية

لقد رسم المشرع الجزائري اطارا قانونيا لا يمكن من خلاله لأعوان الضرائب الحياد عنه لممارسة اي شكل من اشكال التعسف بحجة تطبيق القانون، فالزمهم بذلك اتباع اجراءات معينة لمباشرة مهامهم الرقابية، وفي نفس السياق تنظيم عملية الرقابة الجبائية، كما حدد القانون صورا متتابعة ومتكاملة فيما بينها والزم العون المدقق باتباعها قبل واثناء وبعد مباشرة عملية الرقابة.

حيث توفرت الادارة الجبائية على وسائل قانونية تتمثل في حقوق تسمح لها بالتحقق من صحة التصريحات ومدى مصداقيتها، وتتمثل هاته الوسائل فيما يلي:

1. حق الرقابة:

حسب المادة 18 من ق.إ.ج فإنه "تراقب الادارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة او حق او رسم او اتاوة، كما يمكنها ان تمارس حق الرقابة على المؤسسات وهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع اجورا او اتعابا او مرتبات مهما كانت طبيعتها، يتعين على المؤسسات وهيئات المعينة ان تقدم للإدارة الجبائية بناءا على طلبها، الدفاتر والوثائق المحاسبية والتي تتوفر عليها.

¹ - اجتهاد الطالبين، بالاعتماد على المكتسبات القبلية.

تتم ممارسة حق الرقابة على مستوى المنشآت والمؤسسات المعينة، خلال ساعات فتحها للجمهور وساعات ممارسة النشاط¹.

2. حق الاطلاع:

يعني يجوز لموظفي إدارة الضرائب الاطلاع على سجلات ودفاتر وملفات المكلف ووثائقه الخاصة، لتتمكن من ربط الضريبة بشكل دقيق واكتشاف ما قد يحدث من مخالفات بهدف التخلص من الضريبة وهذا وفقا لأحكام المادة 45 من قانون الاجراءات الجبائية لسنة 2017، والتي نصت على انه "يسمح حق الاطلاع لأعوان الادارة الجبائية، قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها، بتصفح الوثائق والمعلومات المنصوص عليها في المواد المذكورة"².

3. حق استدراك الاخطاء:

هو الوسيلة الممنوحة للإدارة الضريبية لإجراء تقويمات لنفس المدة ونفس الضرائب، عندما يقدم لها المكلف عناصر غير كاملة أو خاطئة، وفقا للنص الآتي: "يجوز تدارك كل خطأ يرتكب سواء تعلق الأمر بنوع الضريبة أو بمكان فرضها، بالنسبة لأية ضريبة من الضرائب أو رسم من الرسوم المؤسسة عن طريق الجداول، وذلك إلى غاية انتهاء السنة الثانية التي تلي السنة التي صدر فيها القرار القاضي بالإعفاء من الضريبة الأولى" المنصوص عليها في المادتين 106 و 107 من قانون الإجراءات الجبائية³.

4. حق المعاينة:

نصت عليه المادة 34 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2017 "من أجل ممارسة حقها في الرقابة وعندما توجد قرائن تدل على ممارسات تدليسيه، يمكن للإدارة الجبائية أن ترخص للأعوان الذين لهم على الأقل رتبة مفتش والمؤهلين القيام بإجراء المعاينة في كل المحلات قصد البحث والحصول وحجز كل المستندات والوثائق والدعائم أو العناصر المادية التي من شأنها أن تبرر التصرفات الهادفة إلى التملص من الوعاء والمراقبة ودفع الضريبة".

وبحسب المادة 35 من نفس القانون " لا يمكن الترخيص بإجراء حق المعاينة إلا بأمر من رئيس المحكمة المختصة إقليميا أو قاض يفوضه هذا الأخير، كما يجب أن يكون طلب الترخيص المقدم للسلطة القضائية من طرف مسؤول الإدارة الجبائية المؤهل، مؤسسا وأن يحتوي على كل البيانات التي هي في حوزة الإدارة بحيث تبرر بها الإدارة المعاينة وتبين على وجه الخصوص ما يأتي:

- تعريف الشخص الطبيعي أو المعنوي المعني بالمعاينة؛
- عنوان الأماكن التي ستتم بمعاينتها؛

¹ - المادة 18 من قانون الاجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، 2020، ص9.

² - المادة 45 من قانون الاجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، 2020، ص21.

³ -: اسماء كرايمية، الجمعي سلامة، مرجع سبق ذكره، ص69.

- العناصر الفعلية والقانونية التي يفترض منها وجود طرق تدليسيه، والتي يتم البحث عن دليل عليها؛
- أسماء الأعدان المكلفين بإجراء عمليات المعاينة ورتبتهم وصفاتهم.

تتم المعاينة وحجز الوثائق والأموال التي تشكل أدلة على وجود طرق تدليسيه، تحت سلطة القاضي ورقابته ولهذا الغرض يقوم وكيل الجمهورية بتعيين ضابط من الشرطة القضائية ويعطي كل التعليمات للأعدان الذين يشاركون في هذه العملية".¹

ثانيا- أدوات الرقابة الجبائية:

إن الرقابة الجبائية كعملية تقوم على عدة ادوات، نذكر منها:²

1. حق الرقابة:

إن التشريع الجزائري قد اعطى الحق للرقابة الجبائية من التأكد بواسطة عدة تقنيات واجراءات من دفع كل المكلفين ما عليهم وهذا لمدى اهمية التحصيل الجبائي للخزينة العمومية، وبما ان الجزء الاكبر من الضرائب في الجزائر تعتمد على النظام الجبائي التصريحي، مما يتيح ظهور بعض الثغرات، والتي يستفاد منها للتهرب من الدفع لذا على الادارة الجبائية استعمال الحق في الرقابة من اجل التأكد من شرعية ومصداقية التصريحات المقدمة، وذلك من خلال المقارنة مع عناصر خارجية.

2. طلب المعلومات:

بموجب التشريع الجبائي، فان الادارة الجبائية الحق في طلب معلومات من المكلف، فيما يخص التصريحات المقدمة، وتقدم اما كتابيا او شفويا، وهذا الاجراء يتيح فرصة الحوار بين طرفين من اجل التطبيق الجيد لأسس الضريبة وتوضيح اي نقاط غامضة، والتي من شأنها ارساء الشكوك حول التصريحات الجبائية.

3. طلب التوضيحات وتفسيرات:

المادة 187 من ق.ض.م تنص على ان المفتش يحقق في التصريحات، الا انه يسمح الى المعنيين عند تقديمهم للشروح الشفوية.

فطلب المعلومات يختلف كل الاختلاف عن طلب الاستفسارات والتوضيحات، حيث ان طلب المعلومات يكون حول عنصر ما في التصريح المقدم، في حين طلب التبريرات والتفسيرات وتوضيحات فهو يعتبر كدليل اثبات، يثبت العنصر قيد التوضيح مثل: الابعاء او المداخل غير المصرح بها. للإدارة الجبائية الحق في طلب التوضيحات وتبريرات لما يكون غامضا بالنسبة لها، ويكون هذا الطلب في شكل خطي، يعطي الحق للمكلف بالرد في 30 يوم في حالة الطلب كان من مفتشية الضرائب، وان لا يتعدى 8 ايام في حالة الخضوع للتحقيق المحاسبي، وفي حالة التأخر او عدم الرد يخضع المكلف للتقدير التلقائي للضريبة.

¹ - المادتين 34 و 35 من قانون الاجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، 2020، ص 17.

² - ربيع ناقة، مرجع سبق ذكره، ص 48 و 49.

المطلب الرابع: الاطار التنظيمي للرقابة الجبائية

تعتبر الرقابة الجبائية معيار من معايير التقييم أي اقتصاد بلد ما، ومرآة لوضع الدولة وطبيعة المجتمع حيث أن أي نظام جبائي يهدف إلى تحقيق أهداف الدولة.

اولا-أجهزة الرقابة الجبائية

ان الادارة الجبائية تعتمد على اجهزة مختلفة للقيام بعملية الرقابة على اتم وجه، تتمثل هذه الاجهزة في:

1. مديرية الابحاث والمراجعات DRV:

انشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98 / 268 المؤرخ في 13/07/1998، المتضمن التنظيم الاداري المركزي لوزارة المالية، وقد جاءت هذه المديرية لدعم المديريات الاخرى على المستوى الولائي، كما ان اختصاصها يمتد على التراب الوطني.

طبقا للتعليمية رقم 268 المؤرخة 15/09/1998، يتم تحديد المكلفين بالضريبة من خلال برنامج مسبق معد من طرف مفتشيات الضرائب اولا ثم نيابة مديرية الرقابة الجبائية على مديرية الضرائب الولائية، ويتم المصادقة على البرنامج من طرف مديرية البحث والمراجعات، كما تم تحديد مستوى رقم الاعمال للسنوات الاربع الاخيرة الخاضعة للتحقيق بان يساوي او يفوق 4.000.000 دج بالنسبة للمؤسسات الخدمائية، و10.000.000 دج بالنسبة للمؤسسات الاخرى.

أما الهدف الرئيسي لهذا الجهاز هو مكافحة التهرب الضريبي واسترجاع حقوق الخزينة العمومية بوضع استراتيجية عمل لذلك¹:

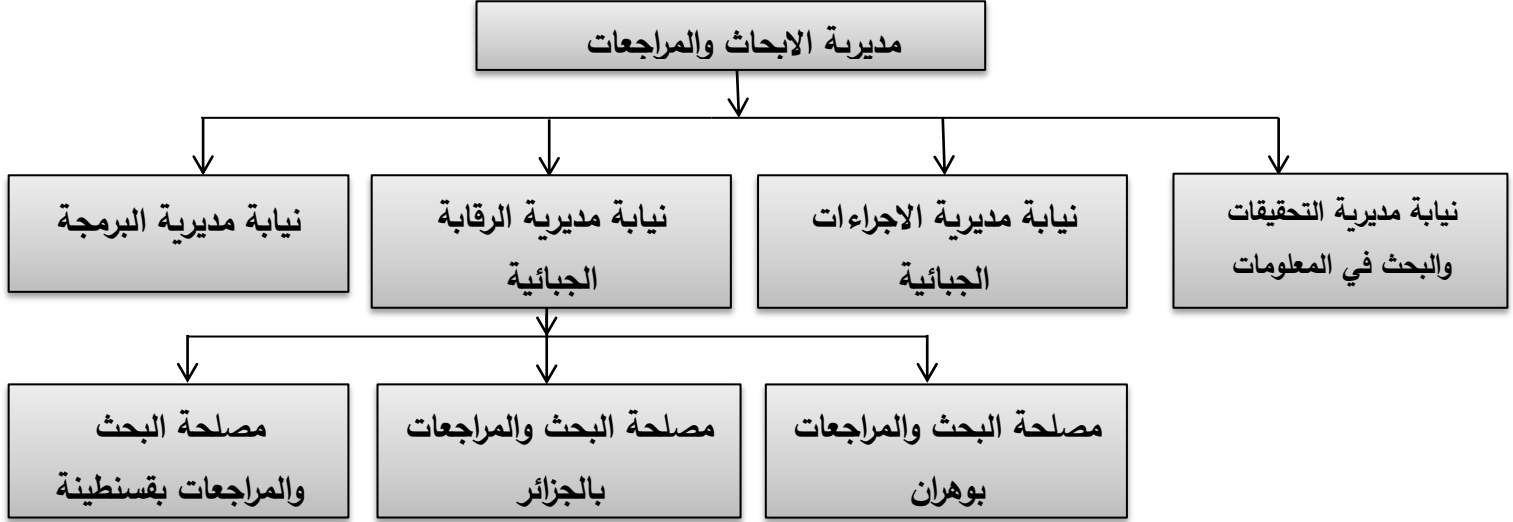
- الكشف عن التيارات الكبيرة للتهرب الضريبي مما يستوجب الأولوية في برمجة الملفات الضخمة؛
 - جعل الرقابة أكثر شفافية لحماية امتيازات الخزينة العمومية من جهة وحقوق المكلفين من جهة أخرى؛
 - إجراء سلسلة من العمليات لتقييم أداء المصالح الجبائية بهدف رفع نوعية التدقيق إلى أفضل مستوى؛
 - الالتزام والعمل بجدية وكفاءة عالية في عمليات التدقيق لتساهم من تقليل حجم المنازعات الجبائية.
- في حين الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات التابعة للمديرية العامة للضرائب يحتوي على أربع مديريات فرعية على المستوى المركزي وثلاثة مصالح خارجية على المستوى الجهوي وتتمثل مهام هذه المديرية فيما يلي:

- التعريف بالعمليات الواجب تدقيقها من أجل تجميع واستغلال ومراقبة استعمال المعلومات المتوفرة؛
- البرمجة المضبوطة على المستوى الوطني لكل مراجعة أو بحث متعلق بمختلف التحقيقات الجبائية؛
- التوجيه والتعاون وتقييم نشاطات مصالح المراجعات المتواجدة على المستوى الجهوي والمحلي؛

¹ –Bulletin des services fiscaux، DGI، n°19، Alger Print ، 2000 ، page 74–78

تنفيذ برامج المراجعات مع مراقبة ومتابعة دورية للأنشطة التي تضبط من المديرية المركزية. وللقيام بهذه الصلاحيات تسند المهام لأربع مديريات نيابية، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (02): الهيكل التنظيمي لمديرية الابحاث والمراجعات DRV.

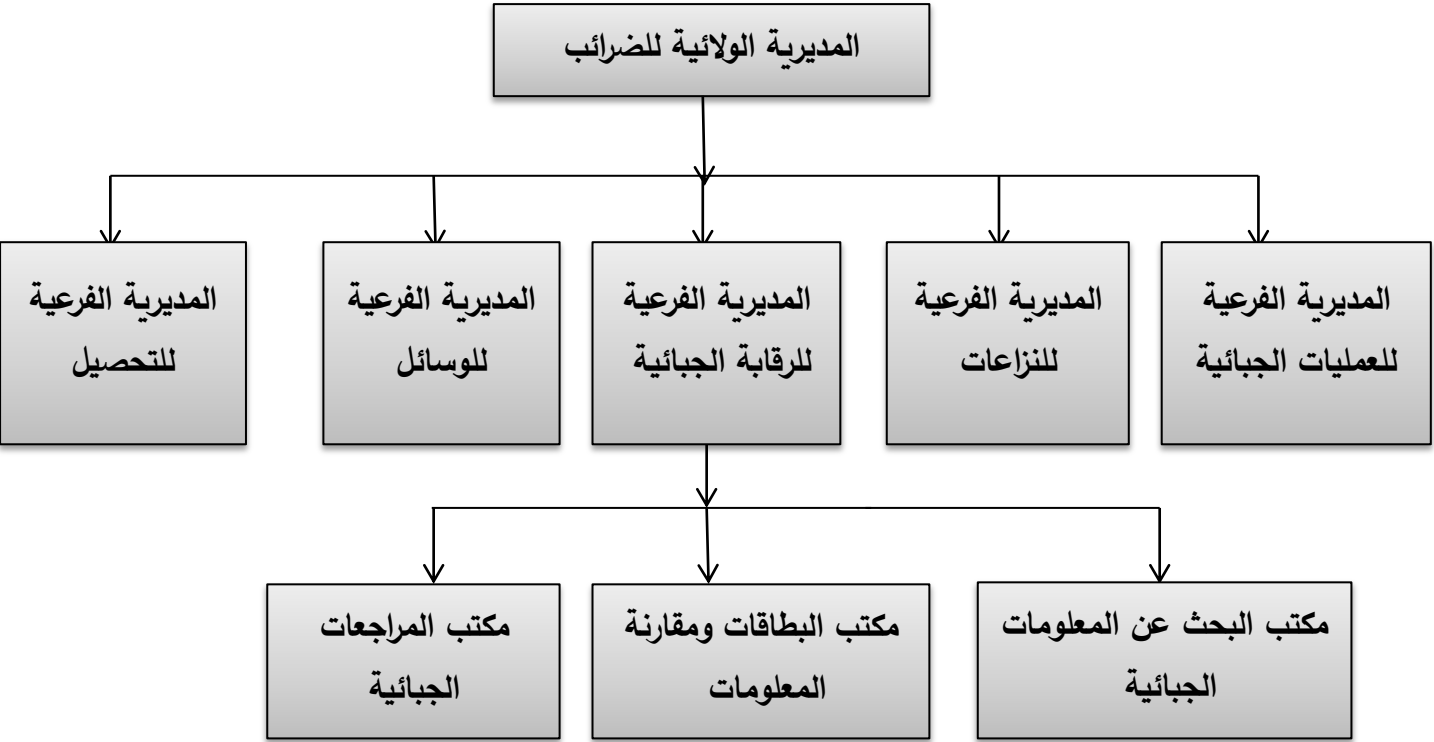


-المصدر: قرار وزاري مشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009، الجريدة الرسمية، العدد 20 الصادر بتاريخ 2009/03/29، ص19.

2. المديرية الفرعية للرقابة الجبائية (S/DCF):

إن المديرية الولائية للضرائب هي ايضا مكلفة بعملية الرقابة الجبائية، وتتكفل بهذا العمل مديريتها الفرعية حيث تسند اليها مهمة تنفيذ برامج التحقيق، وتتكون هذه الاخيرة من عدة مصالح، وهي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب.



المصدر: قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 فيفري 2009، مصدر سبق ذكره، ص 17.

✓ مهام المديرية الفرعية للرقابة الجبائية:

ان S/DCP مكلفة بتطبيق البرامج المصادق عليها من طرف مديرية الابحاث والمراجعات، فقد وكلت لمديرية الفرعية للرقابة الجبائية مهمة التحقيق في تصريحات المؤسسات الخدمائية ذات رقم اعمال اقل من 4.000.000 دج والمؤسسات الاخرى ذات رقم اعمال اقل من 10.000.000 دج، ومن مهامها نجد¹:

- التحقيق مع كافة مؤسسات الولاية دون اي اغفال؛
- دراسة واقتراح التقنيات الجبائية التي تمكن من الرقابة؛
- تحصيل الضرائب والرسوم الناتجة عن التحقيق؛
- البحث عن ثغرات الغش والتهرب الضريبي ومحاولة لإيجاد حلول لسدها؛
- المشاركة في أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية؛
- متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة؛
- إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.

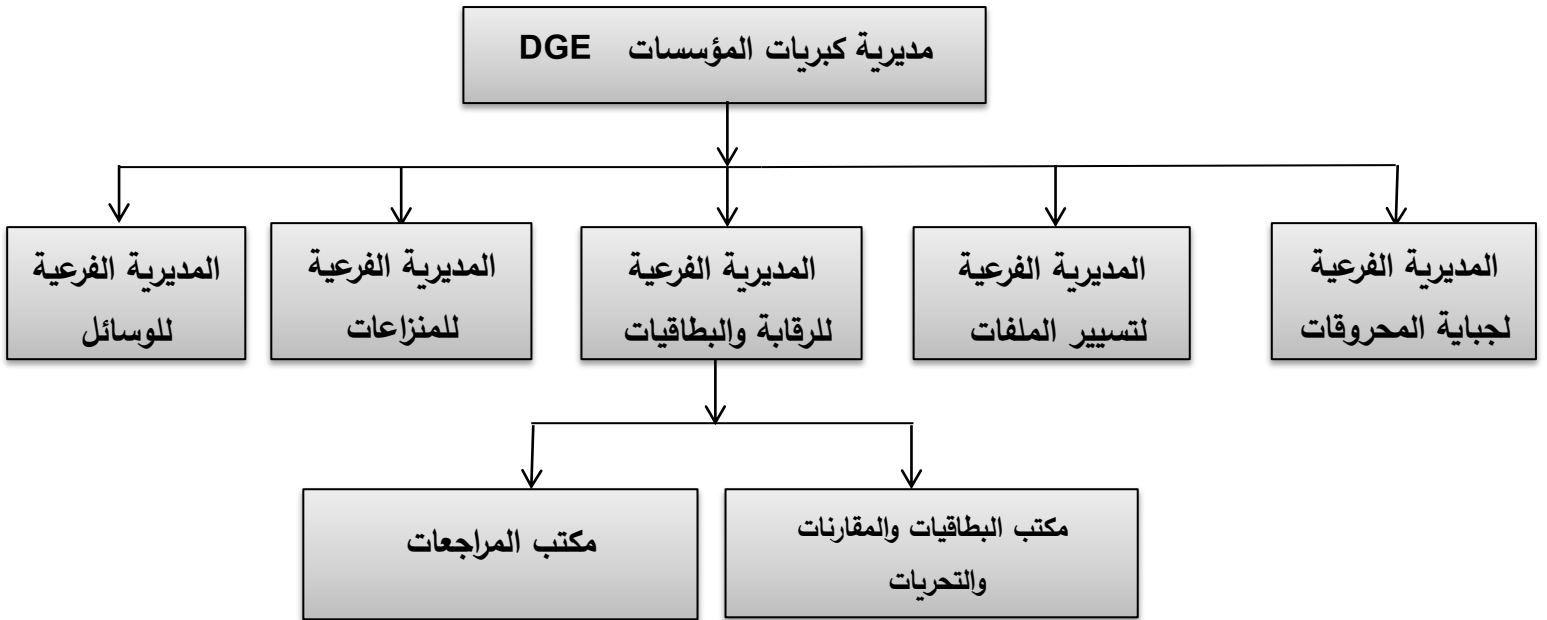
¹ - ربيع ناقة، مرجع سابق الذكر، ص 53.

3. مديريات كبريات المؤسسات:

بالإضافة الى الجهازين سابقى الذكر، تم استحداث جهاز ثالث لدعم نشاطها في مكافحة التهرب الضريبي ودعم التحصيل الجبائي، وهي مديرية كبريات المؤسسات (DGE)، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 303/02 المؤرخ في 28/09/2002، المتمم والمعدل بموجب المرسوم التنفيذي 494/05، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي 327/06 المؤرخ في 24/09/2006. ولها مجموعة من الصلاحيات على المستوى الوطني ومكلفة بتسيير كل المهام معا: الوعاء، التحصيل، الرقابة والمنازعات.

ومن بين أهداف إنشاءها هو التحكم بشكل أفضل في تسيير الملفات الجبائية المهمة والمتمثلة في حجم نشاطات المكلفين بالضريبة والتي تقارب 70% من الإيرادات الجبائية، أي كل الخاضعين للضريبة الذين يفوق رقم أعمالهم 100 مليون دج.¹

الشكل (04): الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات.



المصدر: قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 فيفري 2009، مصدر سبق ذكره، ص 11.

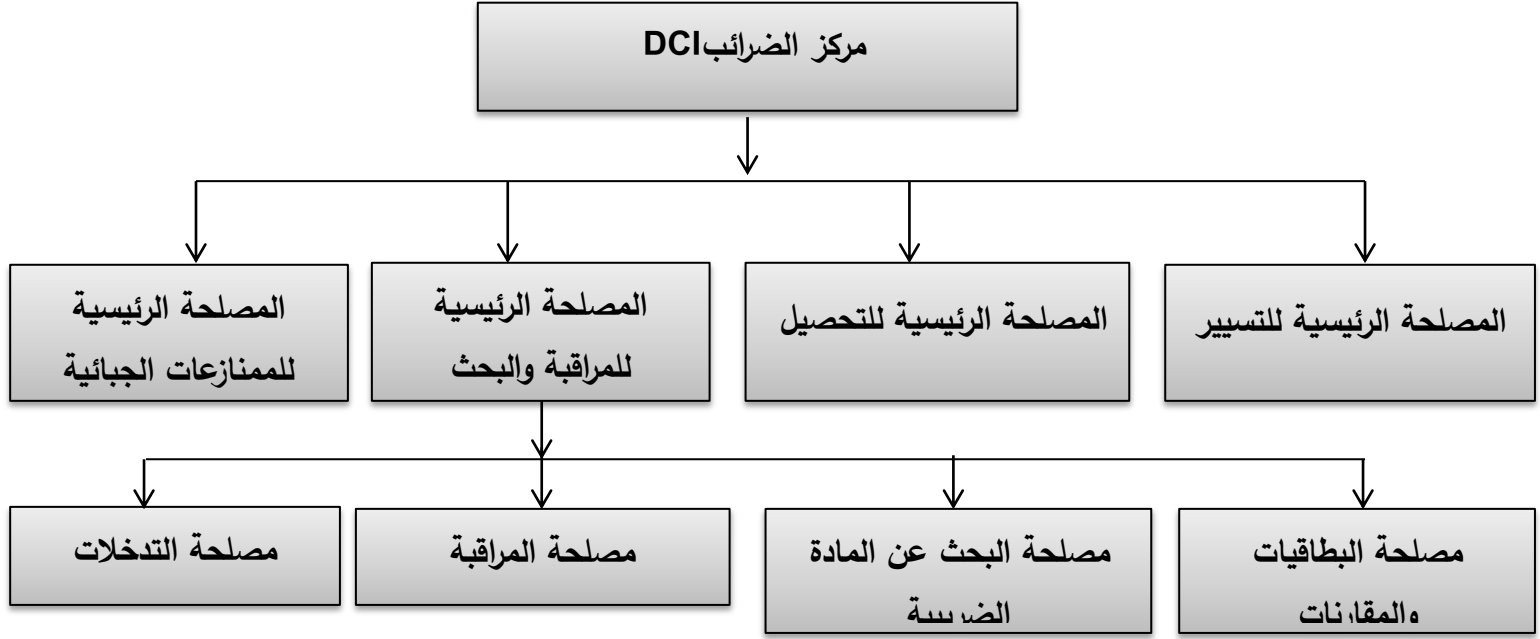
4. مركز الضرائب DCI:

تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2003 لا سيما المواد 31-32، حيث يختص بتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للضريبة حسب النظام الحقيقي الذين لا يقل رقم أعمالهم عن 15.000.000.00 دج. يعتبر مركز الضرائب المحاور الجبائي الوحيد للمكلف بالضريبة التابعين لمجال اختصاصه، وهو بذلك ينشط في مجال الوعاء، التحصيل، الرقابة الجبائية والمنازعات وكذلك مجال الاستقبال والاعلام للمكلفين بالضريبة.

¹ - لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص 30

ومن بين أهداف إنشائه هو تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة والحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي.¹

ويبين لنا الشكل الموالي تنظيم هيكله مركز الضرائب
الشكل 5: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب DCI.



المصدر: قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 فيفري 2009، مصدر سبق ذكره، ص 20.

ثانيا-الهيئات المكلفة بالرقابة:

إن مختلف المصالح المكلفة بالرقابة الجبائية تكون حسب تخصصها الاقليمي:

1. الهياكل المركزية CPI:

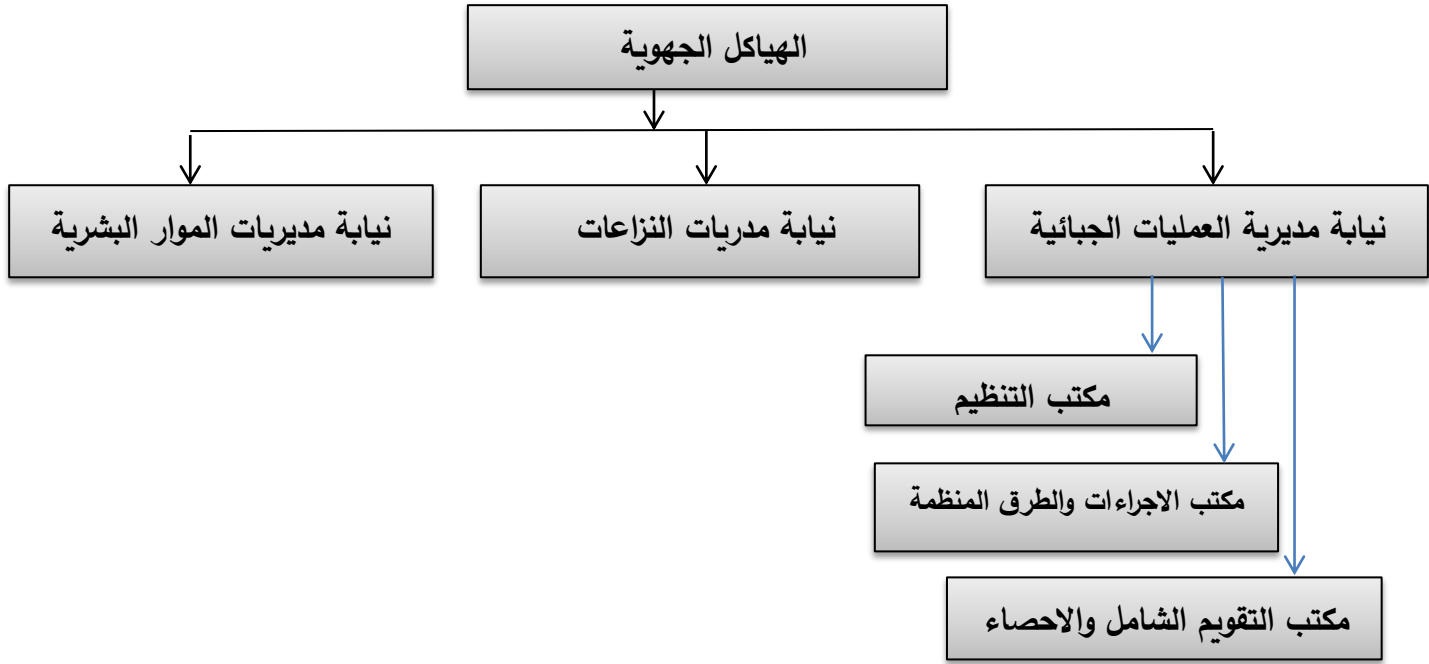
فالإدارة الجبائية على مستوى السلم المركزي تتكون من المفتشية العامة للمصالح الجبائية (IGSF)، مديرية التشريع الجبائي (DLF)، مديرية المنازعات (DCTX)، مديرية الوسائل (DAM) واخيرا مديرتين للدراسة ومديرية العمليات الجبائية (DOF) والمكلفة بمهمة الرقابة المباشرة.

2. الهياكل الجهوية:

هناك تسع 9 مديريات جهوية للضرائب متواجدة بكل من الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، البليدة، سطيف، شلف، ورقلة وبشار، فهي امتداد المستوى المحلي للإدارة المركزية، حيث ان دورها الاساسي هو دفع قوي وفعال لمديريات الضرائب الولائية الواقعة تحت دائرة اختصاصها الاقليمي، فهي مكلفة بتنسيق وتوجيه ومراقبة أنشطة المصالح الجبائية المتواجدة في حدود اقليمها.

¹ - المواد من 90 الى 94 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009، ص 21.

وتتكون هذه الاخيرة من ثلاث مديريات موضحة في الشكل التالي:
الشكل (06): الهيكل التنظيمي للهيكل الجهوية.



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات سابقة

1-2. نيابة مديرية العمليات الجبائية:

وقد انشأت بموجب المقرر المؤرخ 1990/04/30 والمرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ في 23 فيفري 1991، وتتكون من ثلاث مكاتب هي:

أ- **مكتب التنظيم:** تتمثل مهمته في توزيع التعليمات والمنشورات المقدمة في إطار تطبيق التشريع الساري، وكذلك التنسيق في الإطار الجهوي لإيصال المعلومات الى المعنيين بالضريبة، وتقديم مختلف الاعتمادات والترخيصات.

ب- **مكتب الاجراءات والطرق المنظمة (méthodes et procédures):** يقوم بالمساهمة في تعريف اجراءات الوقاية وكذا توحيد وتنسيق معاملات الاخفاء، نسب الخسارة والريح لأسس الضريبة، خاصة تلك المتعلقة بنظام التقويم الاداري.

ج- **مكتب التقويم الشامل والاحصاء:** يقوم بتقويم اعمال المصالح الجبائية من عن طريق دراسة النواتج الاحصائية الدورية التي يتلقاها من مديريات الضرائب الولائية.

2-2. نيابة مديريات النزاعات:

وهي مكلفة بالسهر على التطبيق الحسن للتشريع والتنظيم الجبائين، وذلك بصدد معالجة شؤون المنازعات، وتتكون من أربع (04) مديريات فرعية: المديرية الفرعية لمنازعات الضريبة على الدخل، المديرية الفرعية

لمنازعات الرسم على القيمة المضافة، المديرية الفرعية للمنازعات الادارية وقضائية، المديرية الفرعية للجان الطعن.

3. الهياكل الخارجية:

نعني بالهياكل الخارجية تلك التي تخص الادارة غير المركزية، حيث ان الكفاءة والاختصاص نسبيا مستقلة، وهي المديرية الولائية للضرائب ومختلف المفتشيات.

3-1. نيابة مديرية الرقابة الجبائية:

تقوم بأعداد برامج البحث، مراجعة ومراقبة التعميمات ومتابعة انجازها، وتعمل على تسيير ثلاث مكاتب متخصصة العمل: المكتب البحث عن المادة الخاضعة للضريبة، حيث يتكفل هذا المكتب بمهمة اعداد كشوف وجداول لكل من له الحق في ان يحوز على المعلومات الجبائية بالإضافة الى اعداد برامج التدخلات التي يجب ان تتم مباشرة من طرف مكتب المكلف بالحصول على كشوفات الشراء وكذا المفتشيات، مكتب البطاقات والكشوفات (fichier et recouplement) حيث كلف هذا المكتب بمهمة بتسيير البطاقات وتقديم المساعدة للمفتشيات كما يلعب دور تنظيم استغلال كشوفات الزبائن بطريقة تضمن المتابعة الصحيحة والدقيقة للوضعية الجبائية، واخيرا، مكتب التحقيقات ومراقبة التقييمات حيث تتمثل مهمة هذا المكتب في انشاء وتسيير بطاقات المؤسسات والاشخاص الطبيعيين الذين يمكن ان يكونوا محل تحقيق او مراقبة عميقة لوضعيتهم الجبائية.

3-2. نيابة مديرية العمليات الجبائية:

ومن مهام هذه النيابة تنشيط المصالح واعداد الاحصائيات وتجميعها، التكفل بطلبات اعتماد حصص الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها، متابعة انظمة الاعفاءات والامتيازات الجبائية الخاصة وهي مقسمة الى ثلاثة مكاتب هي: مكتب الادوار (bureau des rôles) هذا المكتب مكلف بالمصادقة (Homologuer) على الادوار التي تم اصدارها من مركز الاعلام الالي فيما يتعلق بالضرائب المباشرة والرسم المماثلة، مكتب الاحصاءات والذي يهتم بمتابعة الاوراد المصفاة من طرف مركز الاعلام الالي فيما يخص الرسوم على رقم الاعمال، مراقبة وجعل عناصر البيانات قابلة للتنفيذ، واخيرا مكتب التنظيم و التنشيط وهو مكلف بنشر التعليمات الواردة من الادارة المركزية و المديرية الجهوية و المتعلقة بتطبيق كل من التشريع و التنظيم الجبائيين.

3-3. نيابة مديرية المنازعات:

تتكلف هذه المديرية بضمان معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة، كذلك تشكيل ملفات ايداع التظلمات او الطعون، للاستئناف والدفاع لدى الهيئات القضائية المختصة عند مصالح الادارة الجبائية.

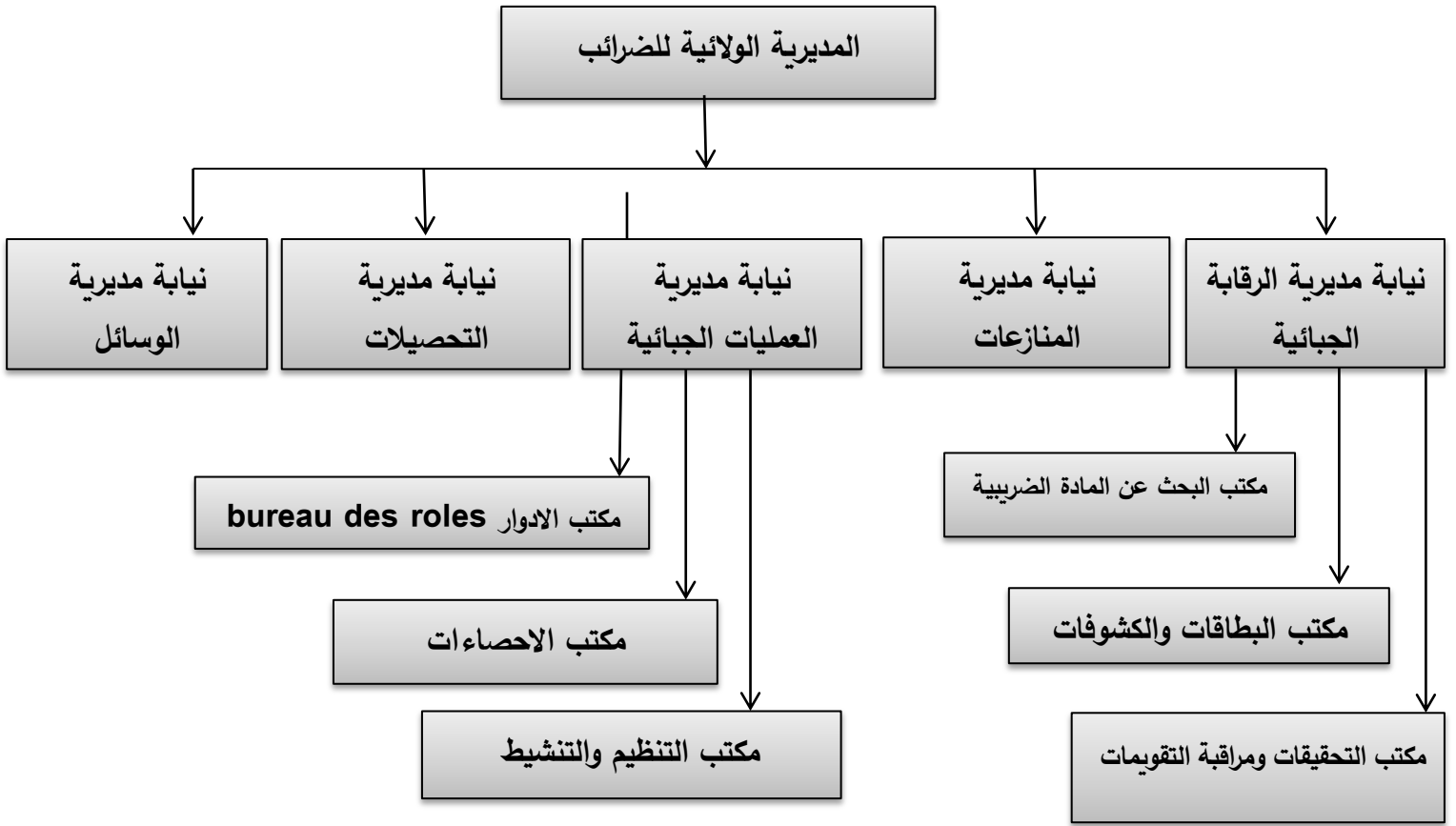
وتعمل على تسيير اربع (04) مكاتب هي: مكتب لجان الطعن، مكتب النزاعات القضائية مكتب التبليغ والامر بالصرف.

3-4. نيابة مديرية التحصيلات:

من بين الاعمال التي تقوم بها هذه النيابة متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل والتقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لاسيما فيما يخص التصفية، كذلك التكفل بالجدول وسندات الايرادات ومراقبتها ومتابعتها.

وتقوم بتسيير 3 مكاتب في إطار نشاطها وهي: مكتب مراقبة التحصيل، مكتب متابعة عمليات القيد واشغاله، مكتب التصفية.

الشكل (07): الهيكل التنظيمي للهيكل الخارجية.



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات سابقة.

المبحث الثاني: الإطار العام للتحصيل الجبائي

المطلب الاول: ماهية التحصيل الضريبي

اولا: تعريف التحصيل الضريبي ومبادئه

1. مفهوم التحصيل الضريبي واركانه:

هناك عدة تعاريف للتحصيل الضريبي نذكر منها ما يلي:

- **التعريف الاول:** نعني بالتحصيل الضريبي هو مجموعة العمليات والاجراءات التي تؤدي الى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة الى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الإطار.¹

- **التعريف الثاني:** هو مجموعة من الاجراءات الادارية والتقنية، والتي يتم بواسطتها تحويل قيمة الضريبة من ملكية المكلف بدفعها الى ملكية الخزينة العمومية.²

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن تعريف التحصيل الضريبي بشكل شامل على انه مجموعة من الاجراءات المختلفة التي تهدف الى نقل الضريبة من ذمة المكلف بدفعها الى الخزينة العمومية، حيث يرتبط التحصيل الضريبي بقواعد قانونية محددة من طرف المشرع ويتم الدفع نقدا او عن طريق البنك.

وتقوم عملية التحصيل الضريبي على أربع اركان اساسية وهي موعد التسديد، مكان التسديد ومن يقوم بدفع الضريبة، ونذكرها فيما يلي³:

(1) **موعد التسديد:** بعد ان يتم تحديد الوعاء الضريبي الخاص بالمكلف بالدفع، يتم تبليغه من الطرف

السلطة المالية خطيا، موضحا في إخطارها مقدار الضريبة (الوعاء الضريبي) وتاريخ الاستحقاق، وعلى المكلف توقيع مذكرة التقدير تبليغا له بالدفع.

(2) **مكان التسديد:** تتم جباية الضرائب وفق تحصيل الديون الحكومية، ويتم التسديد عادة في فرع الهيئة

المقدرة للوعاء، وحسب ما جاء في القاعدة العامة لنطاق الضريبة ان دين الضريبة محمول لا مطلوب، وهذا معناه انه على المكلف التوجه ودفع الضريبة من تلقاء نفسه دون ان تسعى اليه دائرة الضرائب لتحصيل المبلغ منه.

(3) **من يقوم بدفع الضرائب:** تنص القاعدة العامة للضرائب ان كل شخص ملزم بدفع الضريبة للسلطات

المالية مادام القانون قد كلفه بذلك.

2. **مبادئ وقواعد التحصيل الضريبي:**

يقوم التحصيل الجبائي على عدة مبادئ اساسية حيث تضمن التحصيل الجبائي الفعال ونذكر منها ما يلي:¹

¹ - سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، النفقات العامة - الايرادات العامة - الميزانية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2020، ص 199

² -- اسماء كرايمية والجمعي سلامة، المرجع السابق، ص 33.

³ - عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2008، ص 398.

1. **اليقين:** وتقضي هذه القاعدة ان تكون هذه الضريبة التي يلتزم بها المكلف محددة بأحكام تشريعية واضحة، وذلك بان يكون معدلها ووعائها وموعد دفعها وطريقة تحصيلها مقدرة بوضوح حتى يعلم بها المكلف.
2. **الملائمة في التحصيل:** تعني ان يراعي المشرع عند فرض الضرائب ملائمة ميعاد التحصيل مع ميعاد تحقيق الدخل.
3. **الاقتصاد في التحصيل:** يقصد بها الاقتصاد في النفقات الجبائية للضرائب المثلى التي تكلفها اقل نفقة ممكنة.

ثانيا- طرق التحصيل الضريبي

1. طرق التحصيل الجبائي:

يعتبر التحصيل اخر واهم خطوة بالنسبة للضرائب حيث يتم التحصيل الجبائي بالأساس اعتمادا على طريقتين رئيسيتين وهما:

أ- **التحصيل الودي للضريبة (الطريقة العادية):** او ما يعرف بالطريقة الودية، حيث يتوجه المكلف من تلقاء نفسه لدفع ما عليه من الضرائب للسلطة المالية دون اي تدخل من الجهات المعنية لفرض وايجاب الدفع، وتتميز هذه الطريقة بثلاثة اساليب وهي:

- **التحصيل المباشر:** في هذا الاسلوب يقوم المكلف بالضريبة بدفع ما عليه من ضرائب من تلقاء نفسه دون مطالبة الادارة له محل اقامته، وهذا ما يعرف بالقاعدة العامة، وتعد من أكثر الطرق شيوعا، لطالما انه يصرح للجهات المعنية بكل ما يلزم من اجل تحديد الوعاء اللازم الدفع².

- **التحصيل عن طريق الاقساط المقدمة:** بهدف تخفيف العبء على المكلفين بالضريبة تتجه السلطات الى هذا النوع من الاساليب، حيث يركز هذا الاسلوب على دفع المكلف للضريبة في شكل اقساط شهرية، ثلاثية او سداسية، حيث يتم الالتزام بدفع هذه الاقساط في التواريخ المحددة من طرف الادارة المعنية، وفي نهاية السنة تتم عملية المقاصة بين قيمة الاقساط المدفوعة وقيمة الضريبة المفروضة من خلال قسط التسوية. ويطبق هذا الاسلوب في العديد من الضرائب المفروضة على غرار الضرائب على الدخل IRG والضرائب على الرباح الشركات IBS، ويضمن هذا الاسلوب موارد مالية للخزينة العمومية على مدار السنة المالية³.

- **الاقتطاع من المنبع:** يعد هذا الاسلوب من اهم الاساليب المتبعة، حيث تقوم الادارة الجبائية بخصم قيمة الضريبة من الدخل قبل التسديد الى المستفيد عن طريق طرف ثالث (المكلف القانوني) وتقوم بتوريدها الى الخزينة العمومية، وتكون العلاقة بين المستفيد و المكلف القانوني اما علاقة دين كما في حالة القيم

¹ - مراد ميهوبي، اجراءات التحصيل الضريبية-اي الفعالية، التواصل في الاتصال الادارة والقانون، جامعة 08 ماي 1945 قالمه، الجزائر، عدد 39، سبتمبر 2014، ص 243.

² - حميدة بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 2007، ص 37.

³ - حميدة بوزيدة، مرجع سابق، ص 38.

المنقولة(الصكوك المالية) و تلك متعلقة بالمداخيل المحققة من طرف الشركات الاجنبية ، او تكون علاقة تبعية كما في حالة استحقاق الاجور و الرواتب او حالة الارباح غير التجارية، ويجب الاشارة ان لهذا الاسلوب عدة مميزات سواءا للإدارة الجبائية او للممولين، فمن جهة تضمن للخزينة العمومية الوفرة في الحصيلة كما تمنع التهرب و التأخر في الدفع و من جهة اخرى تضمن للمكلف الحصول على راتب او اجر صاف من كل الضرائب و الرسوم، ولكن بالرغم من ايجابياته فانه يعاب باتخاذها لطرف ثالث بين الادارة والمكلف قد لا يكون على المام كبير بالقوانين و التشريعات الجبائية، الامر الذي من الممكن ان لا يوفقه من عملية تقدير الاقتطاع الذي يورده الى الخزينة العمومية ويتحمل هذا العبء اما الخزينة او الممول، وكذلك تم انتقادها على انها تمنع الممول من التعرف على دخله الحقيقي و الفعلي.¹

ب- **التحصيل الجبري للضريبة (الطريقة غير العادية):** في حالة عدم تسوية الضريبة وديا، تبدأ عملية التحصيل الجبري، حيث يتم الاستعانة بقوة القانون، هذه الطريقة لها العديد من الاساليب التي تركز عليها منها: التنبيه، الغلق المؤقت للمحل المهني، الحجز على اموال المدين بالضريبة وبيعها في المزاد العلني لتحصيل الديون الضريبة والحقوق العامة وقد تصل الى حد الاكراه البدني بالحبس إذا كان هنالك اي مخالفات للقانون.

المطلب الثاني: ضمانات التحصيل الجبائي وعقوباته

اولا-ضمانات التحصيل الجبائي

لقد وضع المشرع مجموعة من الضمانات تتعلق بتحصيل الضريبة وذلك حرصا على مصلحة الخزينة العمومية وبعنية تمكينها من حقها، وهو الحصول على مستحقاتها من الضرائب والتي تعتبر من أهم الإيرادات بالنسبة لها أهمها هي²:

- النص على حق امتياز لدين الضريبة على معظم الديون الأخرى، حيث يستوفي دين الضريبة قبل غيرها من الديون الأخرى، ويكون للخزينة العمومية حق المتابعة للحصول على المبالغ المستحقة ضمانا للتحصيل؛
- تقرير حق إصدار أمر بالحجز الإداري على الأموال ضد المكلفين الذين يتأخرون عن سداد دين الضريبة ويعتبر الحجز هنا حجرا تحفظيا ولا يجوز التصرف في هذه الأموال إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام للضرائب؛
- منح المشرع الموظفين المختصين على مستوى المصالح الضريبية حق الاطلاع على الوثائق والأوراق والدفاتر الموجودة لدى المكلف بالضريبة أو الغير، من أجل تمكينهم من تحديد دين الضريبة، وقد وضع المشرع سلسلة من العقوبات على من يعرقل استخدام هذا الحق سواء بالامتناع أو الإلتفاف قبل انقضاء مدة التقادم التي يسقط بعدها حق إدارة الضرائب؛

¹ - اسماء كرايمية الجمعي سلامة، مرجع سابق الذكر، ص 19.

² - محمد عباس المحرزي، اقتصاديات الجبائية والضرائب، دار هوما للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة 2006، ص 160.

• تفرض قاعدة «الدفع ثم الاسترداد»، وهي قاعدة مقررة في التشريع الضريبي، حيث يلتزم المكلف بدفع دين الضريبة إلى الجهة المختصة ثم يستطيع أن يطعن في فرضها أساساً أو في مقدارها أو حتى استردادها، والغرض من ذلك استقرار المعاملات الضريبية، ومراعاة مصلحة الخزينة العمومية، وحتى لا يستغل المكلفون حقهم في الطعن ويتأخرون في دفع دين الضريبة.

ثانياً- عقوبات والغرامات المنصوص عليها قانونياً لتحسين التحصيل الجبائي

إن العقوبات و الغرامات المنصوص عليها قانونياً من أجل تحسين عملية التحصيل تختلف باختلاف سبب العقوبة، ونجد منها:

1. غرامات عدم تقديم تصريح بالوجود:

لقد نصت المادة 194 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على 'يعاقب المكلف بالضريبة الذي لا يقدم تصريحاً بالوجود المنصوص عليه في المادة 183 من هذا القانون بدفع غرامة مالية مقدرة ب 30000 دج، وهذا دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها بهذا القانون.¹

2. غرامات عدم تقديم التصريح السنوي:

وتتجر هذه العقوبة عن عدم التصريح السنوي في الأجال المحددة، وقد نصت المادة 192 من ق.ض.م على 'تفرض تلقائياً الضريبة على المكلف بالضريبة الذي لم يقدم التصريح السنوي، حسب الحالة، اما بصدد الضريبة على الدخل او الضريبة على ارباح الشركات، ويضاعف المبلغ المفروض عليه بنسبة 25%، تخفض هذه الزيادة الى 10% او 20% ضمن الشروط المحددة في المادة 322، إذا لم يصل التصريح الى الادارة خلال اجل قدره 30 يوماً اعتباراً من تاريخ التبليغ في ظرف موصى عليه مع اشعار الاستلام والقاضي بوجود تقديم هذا التصريح في الاجل المحدد، تطبق الزيادة بنسبة 30%.²

3. عقوبة الدفع المتأخر:

زيادة 10% من المبلغ المصرح به قبل نهاية الشهر الذي تكون فيه الحقوق مستحقة، ثم تضاف غرامة تقدر ب 3% دون تجاوز عقوبة 25%، اما بخصوص الایداع المتأخر لل G50 و G50A بعلامة لا شيء وحسب المادة 360 من ق.ض.م فتفرض عقوبة تقدر ب 500 دج.³

4. عقوبة التحصيل الخاصة بجداول الاضافة:

تبدا عقوبة التأخير للجداول الاضافية عند نهاية اجل وضع الجدول حيز التسديد.

¹- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2020، المادة 194، ص45.

²- نفس المرجع، المادة 192، ص44.

³- نفس المرجع، المادة 360، ص76.

5. عقوبة التحصيل فيما يخص حقوق التسجيل:

يتعرض المحضرون القضائيون الذين لم يسجلوا عقودهم في اجال محددة حسب المادة 93 من قانون التسجيل لعقوبة 10% لما يكون التأخير في حدود الشهر يرتفع ب3% لكل شهر عندما يتجاوز الايداع 30 يوما على ان لا يتعدى 25%¹.

المطلب الثالث: اسهامات الرقابة الجبائية في التحصيل الجبائي

إن المقصود ببرنامج الرقابة الجبائية وهي تلك الخطوات المسطرة لعملية الرقابة الجبائية وذلك لجعلها منظمة وجعل التصريحات الجبائية ذات مصداقية، ومن هذا المنطلق يمكننا القول بان الرقابة الجبائية جاءت لإضافة قيمة مضافة لكل عنصر من عناصرها، ونجد:

اولا- مساهمة برنامج الرقابة الجبائية في جودة التصريحات و تحسينها:

كما هو معروف بان التصريحات الجبائية عبارة عن وثائق يقدمها المكلف بالضريبة للمصالح الجبائية والتي يصرح فيها برقم اعماله، ارباحه او تكاليفه، حيث تستخدمها الادارة الضريبية لتحديد نسبة الضرائب الملائم فرضها عليه، ونعني بجودة هذه التصريحات مدى صحتها ومصداقيتها مقارنة بالمعلومات في الاوراق المالية². ولعل اقامة نظام ضريبي فعال وبرنامج رقابي منظم من شأنه خلق ردع لسوء التصريحات الجبائية، ومن المنتظر ان الانظام الجبائي الصارم يعمل على المساهمة في تطوير ثقافة الخضوع لقوانين الضرائب، وعليه فان برنامج الرقابة المحكم يضع في يد ادارة الضرائب القوة والتأثير على المجتمع ككل وليس فقط المكلفين، فالنظام الضريبي الذي ينظر اليه كونه عادلا ومنصفا لمعاقبة المكلفين بالضريبة الذين لا يمتثلون للقوانين الضريبية يشجع على الالتزام الضريبي، إذ ينبغي أن ينظر إلى أثر إجراء رقابة فعالة من خلال ما يلي³:

- الردع وذلك بالتأثير على سلوك دافعي الضريبة الخاضعين للرقابة او مجموعة من دافعي الضرائب للالتزام مستقبلا ؛
- يعمل برنامج الرقابة الجبائية على تشجيع الالتزام الطوعي بالالتزام بالقوانين الضريبية، وذلك من خلال تذكير المكلفين دائما بعواقب عدم الالتزام، والثقة التي تولد في المجتمع بكشف انتهاكات القوانين الضريبية والعواقب المناسبة؛
- توعية المكلفين بالضريبة وذلك من خلال توضيح القانون لدافعي الضرائب وشرحه بشكل يجعل الثقة متبادلة بين المكلف و الادارة الضريبية، وبالتالي يمكن ان تساهم الرقابة الجبائية في تحسين الامتثال من قبل دافعي الضريبة في المستقبل.

¹ - وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون التسجيل، 2020، المادة 93، ص20.

² - سليمان عتير، مرجع سبق ذكره، ص114.

³ - لعلاوي محمد زينات السعيد، المراجعة الجبائية كآلية تساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2016، ص299-300.

ثانيا- اسهامات جودة الرقابة الجبائية في جودة التصريحات الجبائية:

تساهم جودة الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية من خلال تحديد الضريبة الصحيحة، وتعزيز الثقة العامة لأن جودة التصريحات الجبائية هي "عبارة عن تحديد الضريبة الصحيحة بحيث تعزز الثقة بين الكلف والادارة"¹، ولدنا في ما يلي توضيح ادق لكل من الضريبة الصحيحة وتعزيز الثقة العامة في الخدمة، ونجد²:

1. الضريبة الصحيحة:

وهذا هو الهدف الرئيسي للرقابة الجبائية، ولا تحدد هذه الضريبة الا اذا استند في تحديدها على عناصر مادية مالية وبشرية مؤهلة، فمصادقية وصحة الضريبة تتبع من انسجامها وقانون الضرائب من جهة، ومن جهة اخرى انسجام البيانات المالية مع الواقع الاقتصادي المنبثقة منه.

2. تعزيز الثقة العامة في الخدمة:

وينجم هذا من خلال الاهتمام بكل جوانب المكلف وزيادة رضاه تجاه الخدمات المقدمة من قبل الادارة الضريبية وتعزيز استجابته الطوعية، ووفقا لمبدأ تضارب المصالح فان تحقيق هذا الهدف ليس بالأمر الهين، فنجد في الكفة الاولى الادارة التي ترغب في ان تكون نسبة الضريبة في اعلى مستوياتها، وفي الكفة الثانية المكلف الذي يرغب بان تكون الضريبة في ادنى مستوياتها.

إن أداء أعمال الرقابة الجبائية على درجة عالية من الجودة يعمل على تحقيق امرين اساسيين هما :

- التأكد من مدى صحة الالتزامات الضريبية التي سيصرح عنها المكلفين وهذا لكشف أو إعاقة التهرب الضريبي المحتمل؛

- العمل على اكتشاف وتحليل أسباب عدم التزام المكلفين ووضع الحلول المناسبة لردعها.

ومنه فان تطبيق الجودة على مستوى ادارة الضرائب ولو في وحدة من الوحدات الخاصة تعنى بالرقابة الجبائية للتصريحات الجبائية، سيجعلها تصل الى الكفاءة و الفعالية مما يسمح بتحقيق مكاسب خاصة بإرضاء المكلفين وتعزيز درجة ثقتهم بالإدارة الضريبية، وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية.

ومنه يمكن القول ان الرقابة الجبائية وسيلة رقابية وقائية تجعل من الافراد المسؤولين عن تسجيل و معالجة البيانات المحاسبية واعداد القوائم المالية، يعملون بأن العمليات التي يقومون بها سوف تكون محل فحص من قبل شخص مهني متخصص و محايد وهو المدقق الجبائي، مما يجعله يحرصون على العمل بحذر شديد اثناء قيامهم بالمعالجة المحاسبية للعمليات المالية التي تحدث، ومن المؤكد بأن هذا الحذر قد يمنع حدوث بعض الاخطاء او تصحيحها ان وجدت.

¹- ناصر احمد امين خطاب، تقييم جودة الفحص الضريبي واثرها على الارادات العامة في الاردن، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين، سوريا، 2008، ص300.

²- مجلة العلوم الاقتصادية والمالية، مرجع السابق، ص300 و301.

ومن خلال ما ذكرناه سابقا نقترح نموذج لتوضيح العلاقة بين الرقابة الجبائية وجودة التصريحات الجبائية ويتم ذلك من خلال ما تتضمنه الرقابة الجبائية من مجموعة من المتغيرات الفرعية (برنامج الرقابة الجبائية، مؤهلات المراجع او المراقب الجبائي، جودة الرقابة الجبائية).

الشكل 8: العلاقة بين الرقابة وجودة التصريحات



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المطلب الثالث.

المبحث الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة

لقد تم التطرق الى حيثيات موضوعنا العديد من الباحثين سابقا، وفيما يلي سنعرض بعض هذه الدراسات:

المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة

اولا: الدراسات العربية (المحلية)

1. الدراسة الأولى: دراسة "محمد لعلاوي"، اطروحة دكتوراه جات تحت عنوان: "دراسة تحليلية لقواعد

تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر"، 2014.

حيث هدفت هذه الدراسة الى تحليل قواعد تأسيس وتحصيل الضرائب في الجزائر من خلال اعتماد مؤشرات الاداء للتسيير من اجل الحكم على نجاعة النظام الجبائي الجزائري، ومن اجل الوصول الى هذا الهدف قام الباحث بتحليل مؤشرات الاداء لمجمل خصائص تحصيل الضرائب من التأسيس، التحصيل، الرقابة والمنازعات وكذلك الموارد البشرية والعلاقات العمومية على مستوى المصالح الجبائية لعينة دراسة متمثلة في خمس مديريات ولائية للضرائب خلال الفترة الممتدة من 2004 الى 2011، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى عدة استنتاجات اهمها عدم الالتزام بالواجبات الجبائية، ضعف عملية التحصيل، عدم وجود رقابة جبائية ملائمة، كذلك كثرة وتزايد النزاع الجبائي.

ان الموضوع قيد الدراسة يعتمد لمسة فعالة في تغيير نمط سير المنظومة الجبائية إذا ما تم الاخذ بعين الاعتبار النتائج المتوصل اليها من طرف الجهات المعنية، والتناسق الموجود بين عنوان واشكالية الاطروحة زارها شمولاً ووضوحاً بما في ذلك ما جاءت به الاشكاليات الفرعية، اما فيما يخص النتائج المتوصل اليها فقد كانت كافية للإجابة على جميع الفرضيات المطروحة وكذا دقة النتائج مما يؤكد أكثر على كفاءة الدراسة، وقد اضاف الكم المعبر من المراجع المعتمدة عدة اعتبارات للدراسة قيد البحث.

2. الدراسة الثانية: دراسة "جرتلي نجيبية"، حيث جاءت الدراسة تحت عنوان: "فعالية الرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي"، 2018.

انطوت هذه الدراسة تحت هدف اكتشاف العلاقة بين فعالية الرقابة الجبائية ومدى مساهمتها في التحصيل الضريبي، وللوصول الى الهدف المرجو تم اللجوء الى دراسة ميدانية حول مؤسستين خدمتية وانتاجية خاضعتين للتحقيق في المحاسبة على مدى أربع سنوات متتالية (2012، 2013، 2014، 2015)، حيث توصلت الباحثة الى ان التنسيق التام بين الادارة الجبائية ومختلف الإدارات والمؤسسات الأخرى يلعب دورا فعالا في تبادل المعلومات من حيث جمعها واستغلالها وهذا من شأنه تعزيز استراتيجية مواجهة التهرب الضريبي.

نلاحظ من خلال هذه الدراسة ان هناك توافق بين العنوان والاشكالية الرئيسية مع امام الاشكاليات الفرعية بجميع جوانب الدراسة، كما ان الباحثة قامت بطرح مجموعة من التوصيات الهادفة والتي تخدم الموضوع مع وجود تنوع ووفرة في المراجع.

3. الدراسة الثالثة: دراسة "حدان زكرياء"، حيث جاءت الدراسة تحت عنوان: "بالرقابة الجبائية ومساهمتها في التحصيل الجبائي"، 2017.

تهدف هذه الدراسة في مجملها لتوضيح مساهمة الرقابة الجبائية في التحصيل الجبائي، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على دراسة ميدانية من خلال فحص وتحليل ثلاث (03) ملفات جبائية متعلقة بمؤسسات مختلفة خاضعة للتحقيق في المحاسبة، التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية والتحقيق المصوب في المحاسبة على الترتيب، في إطار زمني ممتد ما بين 2012 الى 2015، وقد تم التوصل الى ان كفاءة الرقابة الجبائية تعتبر عامل اساسي لضمان زيادة الحصيلة الجبائية والحد من التهرب الضريبي الا ان هذه الاخيرة تبقى غير كافية لسد كل الثغرات.

من خلال هذه الدراسة نلاحظ وضوح وبساطة العنوان، كما انه يشير الى الاشكالية المطروحة، ومن خلال النتائج المتوصل اليها تم اثبات جميع الفرضيات، الا انه لم تكن هناك اجابة واضحة حول الاشكالية الرئيسية، واعتماد الباحث في موضوع دراسته على الكم الهائل من المراجع جعله يتوفق في عرض اطاره النظري والتوصل الى نتائج اطاره التطبيقي.

4. الدراسة الرابعة: دراسة "بن تومي عادل، وهاب مباركة"، حيث جاءت الدراسة تحت عنوان: "الرقابة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الضريبي"، 2017.

هدفت هذه الدراسة لاستكشاف العلاقة بين الرقابة الجبائية ودورها في تحسين عملية التحصيل الضريبي، ولتحقيق هذا الهدف قام الطالبين بدراسة ميدانية من خلال فحص وتحليل وثائق خاصة بمؤسستين، الاولى ذات نشاط تجاري لسنتي 2013 و2014 على التوالي، والثانية ذات نشاط خدماتي لسنتي 2014 و2015، من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى عدة نقاط تمثلت في:

• عدم الالتزام بالواجبات الجبائية، وعدم وجود رقابة جبائية ملائمة يعتبران سببان رئيسيان في ضعف عملية التحصيل، وان كثرة القوانين وتعديلاتها والغاءها وتجديدها ادى الى وجود تجاوزات وتفاوتات في الاصلاحات الجديدة.

• من هذه الدراسة نلاحظ ان العنوان ملم بجوانب الدراسة كما انه يشير الى اشكالية البحث المطروحة، اهداف الدراسة قابلة للتحقيق وذلك لموضوعيتها، وقد قام الباحثان بعرض نتائج البحث وفقا للإشكاليات الفرعية المطروحة عرضا دقيقا تفصيليا.

5. الدراسة الخامسة: دراسة "اسماء كرايمية، الجمعي سلامة"، حيث جاءت الدراسة تحت عنوان "الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي"، 2017.

هدفت هذه الدراسة الى كشف العلاقة بين الرقابة الجبائية ومساهمتها في تحسين مردودية التحصيل الضريبي باعتبار الرقابة الجبائية عنصرا اساسيا في الحد من التهرب الضريبي، ومن اجل تحقيق هذا الهدف لجا الباحثان الى دراسة ميدانية من خلال تحليل وتقييم اثر الاشكال المختلفة للرقابة الجبائية المستعملة على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية تبسة، حيث تم التركيز على كل من التحقيق في المحاسبة والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة باعتبارهما الاكثر فعالية في التأثير على عملية التحصيل الجبائي، كما تم التطرق الى الرقابة على المعاملات العقارية في اطار زمني ممتد بين سنوات 2012 الى 2016، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى ان تحسين العلاقة بين الادارة الجبائية والمكلفين بالضريبة من الاجراءات الهامة الواجب اتخاذها والتي من شأنها تحسين مردودية التحصيل الضريبي، كما ان التحقيق المصوب في عين المكان انجع من التحقيق في المحاسبة و التحقيق المعمق كونه يمتاز بمراقبة اقل شمولية واكثر سرعة ومردودية.

من هذه الدراسة نلاحظ وجود تناسق بين عنوان المذكرة محل الدراسة مع الاشكالية الرئيسية، كما ان الاهداف مصاغة بشكل واضح ومفهوم وأنها قابلة للتحقيق في ضوء الظروف المتاحة حولها، اما بالنسبة للإطار النظري فقد اوضح اهمية الدراسة، الا ان الاشكالية الفرعية المطروحة من طرف الباحثين غير ملمة بالجانب النظري للدراسة.

6. الدراسة السادسة: دراسة "مصطفى ايدير وعمر فاروق زرقون" حيث جاءت المقالة تحت عنوان "تقييم فعالية المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية في البيئة الجزائرية"، 2019.

هدفت هذه الدراسة الى تقييم فعالية كم من المراجعة و الرقابة الجبائية في البيئة الجزائرية مع ابراز ضرورة المراجعة الجبائية في المؤسسات الاقتصادية لتحسين التسيير الجبائي وكذا دور الرقابة الجبائية في عملية التحصيل الجبائي، حيث اعتمد الباحثان على اجراء دراسة تطبيقية من خلال تصميم وتوزيع استبيان على مجتمعين، الاول مكون من ثلاثون (30) مؤسسة اقتصادية تنشط في مختلف القطاعات وذلك لتقييم فعالية المراجعة الجبائية، اما المجتمع الثاني فلقد شمل موظفي الادارة الضريبية المكلفين بعملية الرقابة الجبائية حيث بلغت العينة ثلاثون (30) موظف في اطار تقييم فعالية الرقابة الجبائية،

ومن خلال هذه الدراسة تم استخلاص ان المراجعة الجبائية تساهم في تدنية التكاليف الجبائية وتحسين السير الجبائي من خلال تحديد اخطاء في التصريحات وتقديم خيارات جبائية.

من هذه الدراسة نلاحظ ان موضوع الدراسة في مجمله غير مهتك يحاكي الواقع في البيئة الجزائرية، وقد تناول الإطار النظري جميع متغيرات البحث والعقبة بينها، وكانت العينات المدروسة مناسبة لأجراء الدراسة الميدانية وهذا ما يدل على موضوعية الباحثين.

7. الدراسة السابعة: دراسة "محمد قلي، فهيمة بلول"، حيث جاءت المقالة تحت عنوان "الرقابة الجبائية

بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية وضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة"، 2019.

ركزت هذه الدراسة البحثية على تبيان فعالية واهمية الرقابة الجبائية في الحفاظ على موارد الخزينة العمومية والتصدي لمختلف طرق التهرب، وللوصول الى هذا الهدف تم تطرق الباحثين الى دراسة نظرية تتمحور حول تبيان النظام القانوني والاجرائي للرقابة الجبائية بالنظر الى المبدأين اساسيين هما حماية اموال الدولة من جهة وعدم المساس بحقوق المكلفين بالضريبة من جهة اخرى، وتم التوصل الى ما يلي:

- ان الرقابة الجبائية من اهم الوسائل التي تستعمل للتأكد من مدى التزام المكلفين بالخضوع للضرائب، ونظرا لهذه الاهمية البالغة فقد وسع المشرع في الامتيازات الممنوحة لصالح الادارة الجبائية اثناء اتخاذها للإجراءات الرقابية، بالمقابل فقد قدم المشرع مجموعة من الحقوق والضمانات للمكلفين بالضريبة.
- يعتبر موضوع الدراسة موضوعا جديدا نوعا ما في الساحة البحثية حيث لم يتطرق اليه كثيرا، تناول من خلاله الباحثين اطارا نظريا شامل لجميع نواحي الموضوع، ولقد كانت النتائج المتوصل اليها مرتبطة ارتباطا كليا للإشكالية المطروحة، ورغم كل الايجابيات الموجودة في نطاق البحث الا انها تفقر للجانب التطبيقي الذي من شأنه تعزيز نتائجها أكثر.

8. الدراسة الثامنة: دراسة "بن عثمان عائشة وولهي بوعلام"، حيث جاءت المقالة تحت عنوان: "تقييم

الرقابة الجبائية في ظل تبني مؤشرات الاداء"، 2017.

تهدف هذه الدراسة الى تقييم اداء الرقابة الجبائية من خلال استخدام مؤشرات الاداء المطبقة على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة للفترة (2011-2015)، وللإحاطة بجوانب الموضوع تم اجراء دراسة ميدانية على مستوى هذه الاخيرة لإسقاط دراسة النظرية على الواقع الميداني بتحليل وتقييم مؤشرات الاداء الخاصة بالرقابة الجبائية، وقد تم التوصل الى ان هذه المؤشرات المرتبطة بالرقابة الجبائية مترابطة فيما بينها وهي المقاربة الجديدة التي انتهجتها الادارة الجبائية لتفعيل الاجهزة المكلفة بالرقابة على جميع المستويات، كما ان النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة التطبيقية توضح مدى فعالية ومردودية اداء مصالح الرقابة الجبائية، كما تؤكد مدى القدرة على محاصرة اشكال التهرب الضريبي.

من خلال عرض هذه الدراسة وجود ارتباط بين العنوان والهدف والنتائج، كما ان الباحثان وفقا لحد كبير في عرض الإطار النظري وكذا التطبيقي باتباعهما خطوات كانت كفيلة لتحقيق والوصول الى الغاية المرجوة والاهداف المسطرة.

1. الدراسات الاجنبية

1. الدراسة الأولى: دراسة "Dr. Mahtout Samir"، حيث جاءت الدراسة تحت عنوان: **Le système fiscal algérien: Analyse et évaluations de performances du dispositif du contrôle fiscal.**

الهدف من هذه الدراسة هو تقييم اداء نظام الرقابة الجبائية في الجزائر ولأجل هذا تم الى اللجوء التحليل الكمي لمخلف اشكال الرقابة الجبائية حيث تم الاعتماد على دراسة ميدانية في مديرية الضرائب وذلك بتقسيمها لأربع محاور حيث تناولت المحاور الثلاثة الاولى الاطر النظرية في حين خصص المحور الرابع لتقييم الرقابة الجبائية من خلال دراسة مختلف العينات المتحصل عليها من مديرية الابحاث و المراجعات وتحليلها في مختلف القطاعات، وتحت ضوء هذه الدراسة تم التوصل الى ان الرقابة الجبائية هي الركيزة الاساسية في النظام الضريبي التصريحي لأنه يحارب بالأساس الممارسات غير القانونية كالتهرب الضريبي، وانه وبالرغم من الاصلاحات المنتهجة من طرف السلطات العامة منذ سنة 2000.

2. الدراسة الثانية: دراسة "Ayache Youcef, Bourtouche Rabe"، حيث جاءت الدراسة تحت عنوان: **L'exercice de la mission d'audit fiscal au sein d'une entreprise.** 2016

هدفت هذه الدراسة الى عرض منهجية التدقيق الجبائي داخل مؤسسة اقتصادية، حيث تم القيام بدراسة ميدانية من خلال تقييم وتحليل مراجعة جبائيه لمؤسسة اقتصادية لفترة (2010-2014)، حيث تم اظهار من خلالها اهمية التدقيق الجبائي في المؤسسة الاقتصادية من خلال تحديد الاخطاء التي تقع فيها المؤسسات الاقتصادية سواء كان ذلك سهوا او عمدا، ومدى مساهمته في التحصيل الجبائي.

لقد اتخذ موضوع الدراسة منحى اخر لتحديد اهمية الموضوع، كما ان العنوان يشير الى اشكالية البحث ويبرزها بشكل محدد، كما ان الاهداف المرجوة قابلة للتحقيق وذلك لموضوعيتها، ولكن عرض النتائج كان غامضا على العموم كما انها لم تكن ملزمة بجميع نواحي الدراسة ولم تجب بشكل صريح على الاشكالية الرئيسية.

المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف

من خلال مراجعة ادبيات الدراسة السابقة يمكننا القول بان كل الدراسات السابقة المذكورة قد اشتركت في هدف الدراسة، المتغيرات المستخدمة وكذا المنهج المتبع الا ان النتائج المتوصل اليها قد اختلفت من دراسة الى اخرى، ففيما يخص الرقابة الجبائية فقد تم التوصل انه لهذه الاخيرة دور فعال في زيادة التحصيل الجبائي ما اذا كانت فعالو حسب ما ورد في (حداد زكرياء، 2017) وهذا من خلال ردع المكلفين في الضريبة وكشف الاخطاء و

التلاعبات الموجودة في مختلف التصريحات المقدمة للإدارة الجبائية، وقد شاطره الرأي (مصطفى ايدير، عمر فاروق 2019)، ومن جهة اخرى فان الترابط التام بين مختلف الهيئات الضريبية وكذا تبادل المعلومات الهامة بطريقة مباشرة وسريعة من شأنه تعزيز فعالية النظام الجبائي، مما يضمن بشكل كبير حد وقمع جل اشكال التهرب و الغش الضريبي(جرتلي نجية 2018)، بالمقابل فان عدم التزام المكلفين بالضريبة بتأدية واجباتهم الضريبية، او استعمالهم الطرق غير القانونية دون رقابة فعالة، يضعف عملية التحصيل مما يؤدي الى الاخلال بمؤشرات الاداء(محمد لعلاوي 2014) و(بن تومي عادل، وهاب مباركة 2017).

وفيما يخص البند المتعلق بالإدارة الجبائية وحقوق المكلفين بالضريبة، فقد تم التوصل الى ان الرقابة الجبائية المحكمة من اهم الوسائل تضمن السيورة الحسنة لعملية التحصيل وهذا من خلال تحسين العلاقة بين الادارة الجبائية والمكلفين بالضريبة في إطار قانوني محدد ومضبوط من قبل المشرع الجزائري لضمان التزام الطرفين اولاً، وتحسين المردودية وكذا ضمان موارد الخزينة العمومية ثانياً (اسماء كرايمية، الجمعي سلامة 2017) و (محمد قلة، فهيمة بلول 2018).

ومما سبق ذكره في مجالي الرقابة الجبائية و التحصيل الجبائي من خلال تحليل الدراسات السابقة، يمكننا القول بانه قد تم التطرق الى دراسة تفعيل وفعالية الرقابة الجبائية من عدة جوانب، حيث ان البعض تطرق الى قياس فعالية الرقابة من خلال التهرب و الغش الضريبي، من جهة اخرى نجد ان البعض قد بحث في فعالية الرقابة الجبائية من خلال ربطها بمتغيرات اخرى، وفي دراسات اخرى تم التطرق الى التحصيل الجبائي و البحث في مفهومه والعوامل المؤثرة فيه...الخ، ومما سبق الذكر يمكننا القول ان دراستنا الحالية تناولت كل فعالية الرقابة الجبائية اعتمادا على التحصيل الجبائي، حيث يمكننا القول انها دراسة مجمعة ومكاملة لسابقتها في هذا الصدد، حيث انها تضمنت كل من الرقابة الجبائية و التحصيل الجبائي و العلاقة بينهما، حيث انها ركزت على قياس فعالية الرقابة الجبائية اعتمادا على نسب التحصيل الجبائي المحققة خلال سنوات متعددة، وكذا التركيز على الطرق تطوير الطرق الجبائية وذلك لضمان التحصيل الجبائي الامثل، وهذا ما تطمح اليه الادارة الضريبية.

خلاصة الفصل

خلصنا في نهاية هذا الفصل الى ان الرقابة الجبائية من اهم الوسائل المستعملة من طرف الادارة الجبائية كمقابل للنظام التصريحي الممنوح للمكلفين بالضريبة، والتي تهدف الى التأكد من صحة ومصداقية التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين، وكمحاولة لضمان تحقيق اهداف الرقابة الجبائية قام المشرع الجبائي بتأسيس اطار قانوني من خلال تنظيم العلاقة بين كل من الادارة الضريبية و المكلف، بدءا بالسلطات المخولة لإدارة الضرائب وصولا الى حقوق والتزامات المكلف من اجل ضمان السير الحسن لها، كما انه تم ضبط الاطار التنظيمي لها وذلك بتقسيم المهام بين مصالح الادارة الضريبية لتسهيل العملية.

كما خالصنا الى ان التحصيل الجبائي باعتباره اهم الخطوات لانعاش الخزينة العمومية قد مسه هو الاخير الاصلاح الجبائي الذي عملت عليه السلطات العليا وذلك من اجل تفعيل النظام الضريبي الجزائري.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية

تمهيد:

بعد الاطلاع على ادبيات كل من الرقابة الجبائية والتحصيل الجبائي، والتعرف على كل الجوانب النظرية لكلا المتغيرين، نتطرق في هذا الفصل الى الدراسة الميدانية التي تمت في كل من مديرية الضرائب ومركز الضرائب لولاية عين الدفلى، والتي تم من خلالها اسقاط الضوء على التحصيل الجبائي لمختلف انواع التحقيق الجبائي الذي تم فرضها على المكلفين الخاضعين لمختلف هذه التحقيقات وهذا خلال سنوات 2017، 2018 و2019، محاولين ابراز تأثير التحصيل الجبائي على فعالية الرقابة الجبائية.

وسنتطرق في هذا الفصل الى:

- ✓ **المبحث الاول:** تقديم كل من مديرية ومركز الضرائب لولاية عين الدفلى.
- ✓ **المبحث الثاني:** فعالية الرقابة الجبائية اعتمادا على التحصيل الجبائي.

المبحث الاول: عرض المديرية العامة ومركز للضرائب

المطلب الاول: المديرية العامة للضرائب

اولا: تعريف المديرية العامة للضرائب ومهامها الرئيسية

1. تعريف مديرية الضرائب:

أنشأت مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91/60 المؤرخ في 1991/02/23 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلحاياتها والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 155.98 المؤرخ في 1998/05/16 و تضم خمس مديريات فرعية وهي:

- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية؛
- المديرية الفرعية للتحويل؛
- المديرية الفرعية، للمنازعات؛
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية؛
- المديرية الفرعية للوسائل.

وبالإضافة إلى هذه المديريات الفرعية نجد مصالح خارجية والتمثلة في:

12 مفتشية اختصاص ضريبي، 10 قباضات اختصاص تحويل، مفتشية الطابع والتسجيل والبطاقيات والمواريث.

وتضم المديرية إلى غاية 2015/12/31 444 موظف الأغلبية من السلك التقني «مفتش قسم، مفتش مركزي، مفتش رئيسي، مفتش، مراقب، عون معاينة» والباقي خاص بالأسلاك الإدارية المشتركة وفئة المتعاقدين أما فيما يخص المستويات التعليمية فهي تتباين بين الجامعي (140 موظف) والثانوي (180 موظف) موزعة بين مختلف الرتب الخاصة بالتحكم أما المستويات الدنيا فهي خاصة بفئة التنفيذ.

2. مهامها الرئيسية:

وتتمثل في فرض وتحصيل مبالغ مالية على الأفراد الخاضعين للضريبة (مؤسسات ذات الطابع الاقتصادي، تجار، حرفيين، إلخ) في شكل اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروة الأشخاص (الطبيعيين، المعنويين) ودون مقابل وذلك بغرض تحقيق نفع عام (التعليم، الصحة، الخدمات العامة.... إلخ) ويتولى تنفيذ هذه المهام الأعوان المتواجدين عبر المصالح الموزعة عبر تراب الولاية كما هو موضح في الهيكل التنظيمي الخاص بمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى.

ثانيا: تنظيم مديرية الضرائب الولائية

تتكون المديرية الولائية للضرائب في خمس (05) مديريات فرعية، ولديها:¹

¹ - مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى

1. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية: وتكلف ب:

- تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها كما تكلف بأشغال الإصدار؛
- التكفل بطلبات اعتماد حصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعة هذه الطلبات ومراقبتها؛
- متابعة نظم الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.

وتتكون هذه المديرية الفرعية من أربعة (04) مكاتب:

- مكتب الجداول: ويكلف لا سيما بما يلي:

- التكفل بالجدول العامة وإصدارها؛
- التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل.

- مكتب الإحصائيات: ويكلف لاسيما بما يلي:

- استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية؛
- مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل؛
- مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.

- مكتب التنظيم والعلاقات العامة: ويكلف لاسيما بما يلي:

- استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ودراسة هذه الطلبات مع تسليم هذه الاعتمادات؛
- متابعة النظم الجبائية الخاصة ولامتيازيه؛
- نشر المعلومة الجبائية واستقبال الجمهور واعلامه وتوجيهه.

- مكتب التنشيط والمساعدة: ويكلف لا سيما ضمان:

- التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب وكذا بتنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها؛
- متابعة ومعالجة تقارير التحقيق في التسيير.

2. المديرية الفرعية للتحصيل: وتكلف لا سيما بما يلي:

- التكفل بالجدول وسندات الإيرادات ومراقبتها وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج آخر أو أتاوى؛
- متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قبضات الضرائب في مجال تنفيذ اعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة؛

- التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لاسيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي؛
- مراقبة القابضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.

وتتكون هذه المديرية الفرعية من ثلاثة (03) مكاتب:

- مكتب مراقبة التحصيل: ويكلف لاسيما بما يلي:

دفع نشاطات التحصيل؛

المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات؛ إعداد عناصر الجبائية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها الجماعات المحلية وكذا هيئات المعنية.

- مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله: ويكلف لاسيما بضمآن:

- متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها؛

• المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة؛

• التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها؛

• إعداد وتأشير عمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

- مكتب التصفية: ويكلف لاسيما بضمآن:

- مراقبة التكفل بالجداول العامة وبسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام

والقرارات القضائية في مجال الغرامات المالية أو الموارد غير الجبائية؛

• استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضوا الضرائب والمصادقة عليها؛

• مركز حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة؛

• التكفل بجداول القبول في الإرجاع للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل

الترحيل ومراقبة كل ذلك.

3. المديرية الفرعية للمنازعات: وتكلف لاسيما، بضمآن:

- معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية، وتبليغ

القرارات المتخذة والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة؛

• معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة؛

• تشكيل ملفات ايداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح

الإدارة الجبائية.

وتتكون هذه المديرية الفرعية من أربعة (04) مكاتب:

- مكتب الاحتجاجات: ويكلف لا سيما بما يلي:

- استلام دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة؛
- استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

- مكتب لجان الطعن: ويكلف لا سيما بما يلي:

- دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقديمها للجان المصالحة والطعن النزاعي أو الاعفائية المختصة؛
- تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضوا الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبة أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الإعفائية المختصة.

- مكتب المنازعات القضائية: ويكلف لا سيما بما يلي:

- إعداد وتكوين ملفات ايداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة؛
- الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبة.

- مكتب التبليغ والأمر بالصرف: ويكلف لا سيما بما يلي:

- تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن؛
 - الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة مع اعداد شهادات الخاصة بذلك.
4. المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية: وتكلف لا سيما بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة انجازها، وتتكون هذه المديرية الفرعية من أربعة (04) مكاتب.

- مكتب البحث عن المعلومة الجبائية: الذي يعمل في شكل فرق ويكلف لا سيما بما يلي:

- تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها؛
- تنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الاطلاع وحق الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية.

- مكتب البطاقات والمقارنات: ويكلف لا سيما بما يلي:

- تكوين وتسيير مختلف البطاقات الممسوكة؛
- التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة؛
- مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة واعداد وضعيات إحصائية وحوصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

- مكتب المراجعات الجبائية : الذي يعمل في شكل فرق ويكلف لاسيما بضمان:

- متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة؛
- تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة؛
- إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.

- مكتب مراقبة التقييمات: الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف لاسيما بما يلي:

- استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجانا؛
- المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية (التطبيق)؛
- متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

المديرية الفرعية للوسائل: و تكلف لاسيما بما يلي:

- تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب؛
 - السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكذا السهر على إبقاء البناءات التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل؛
- وتتكون هذه المديرية الفرعية من أربعة (04) مكاتب.

- مكتب المستخدمين والتكوين: ويكلف لاسيما بما يلي:

- السهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين في مجال تسيير الموارد البشرية و التكوين؛
- إنجاز أعمال ضبط التعداد و ترشيد مناصب العمل التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية .

- مكتب عمليات الميزانية: و يكلف لاسيما بما يلي :

- القيام في حدود صلاحياته، بتنفيذ العمليات الميزانية؛
- تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة وذلك في حدود الاختصاص المخول له؛
- تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب؛

- إعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

- مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف: ويكلف لاسيما بما يلي:

- تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب؛
- تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهياكل والعتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.

المطلب الثاني: تقديم مركز الضرائب لولاية عين الدفلى

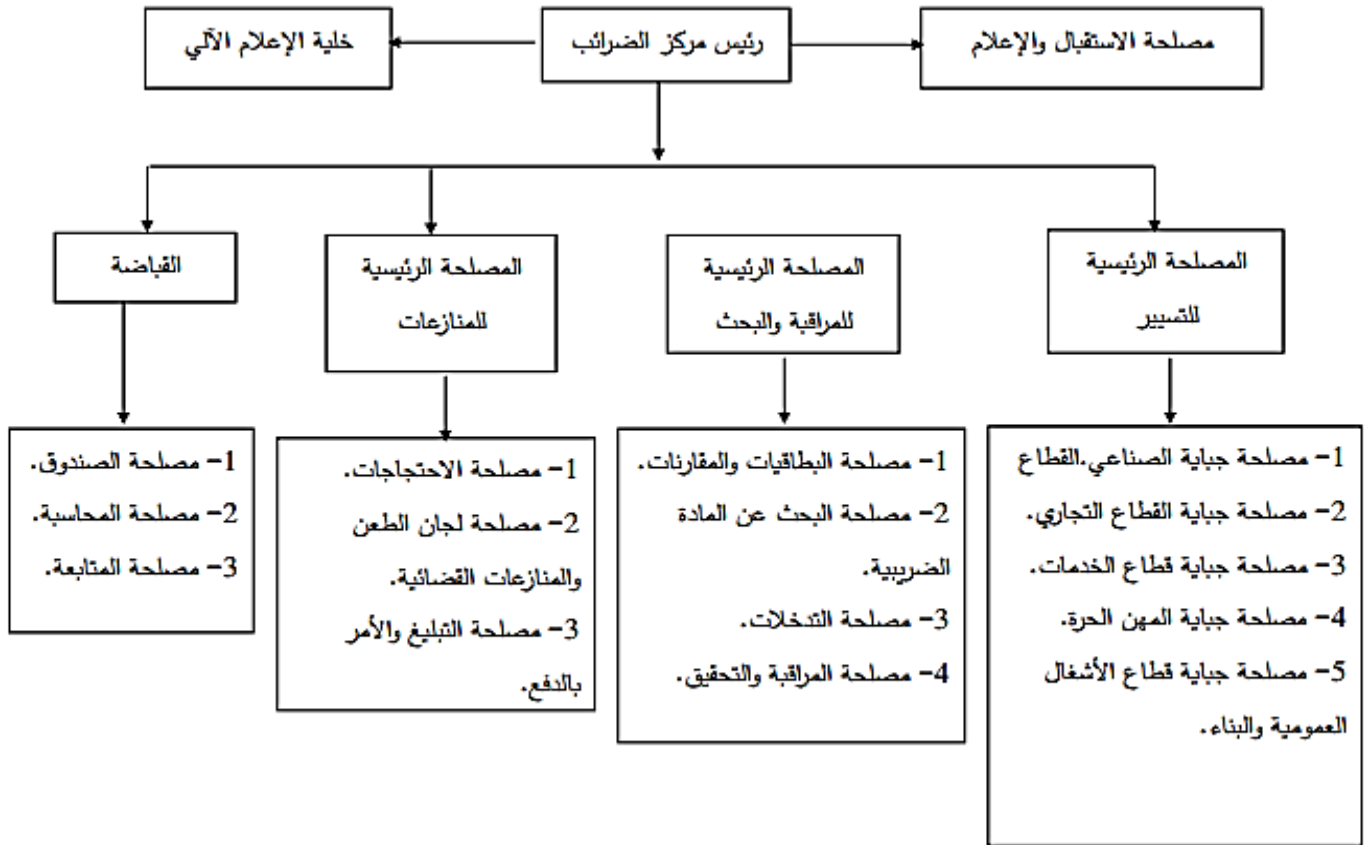
اولا- تعريف مركز الضرائب لولاية عين الدفلى

يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين.

شكّل افتتاح مركز الضرائب النموذجي لولاية عين الدفلى في سنة 2015، أول مرحلة رئيسية يتم تخطيطها في إطار المشروع الطموح، هدفه الرئيسي هو السماح للإدارة الجبائية بتقييم فعالية التنظيم والأساليب وكذا الأدوات المحددة لعمل المركز، حيث يطمح إلى تقديم خدمة نوعية وتطوير شراكة جديدة تجمعها بالمكلفين بالضريبة تقوم أساسا على التواجد، الاستماع، الاستجابة، ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف، ويمثل هذا المركز بالنسبة للمكلف المحاور الجبائي الوحيد المكلف بالتسيير العرضي لمفله، وعلى الرغم من تجربته القصيرة إلا أنه سجل تطورا واعدة من حيث الأداء المالي معالجة القضايا النزاعية، الرقابة والاستقبال.¹

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

الشكل 08: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية عين الدفلى.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب.

¹ - www.mfdgi.gov.dz _vue le 09/08/2020 a 21:00h

ثالثا- مهام مركز الضرائب

إن مركز الضرائب مكلف ب:¹

- تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص؛
- مسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات IBS؛
- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية؛
- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها؛
- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛
- تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود؛
- ضبط الكتابات ومركزة تسليم القيم؛
- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات؛
- إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها؛
- دراسة الشكاوى ومعالجتها؛
- متابعة المنازعات الإدارية والقضائية؛
- تعويض قروض الرسوم؛
- ضمان مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛
- التكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء؛
- نشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب؛
- تنظيم المواعيد وتسييرها.

المطلب الثالث: المصلحة الرئيسية للرقابة والبحث

اولا: مهام المصلحة الرئيسية للرقابة والبحث

تكلف مصلحة الرقابة والبحث ب:²

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها؛
- اقتراح عمليات المراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية.

¹ -WWW.MFDGI.GOV.DZ

² - نفس المرجع لسابق.

ثانيا: المصالح التابعة لمصلحة الرقابة ومهامها

تتكون المصلحة الرئيسية من أربع مصالح تعمل على تسييرها وهي:

1. مصلحة البطاقات والمقارنات: وتكلف بـ:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها؛

- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها؛
- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

2. مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق: وتكلف بـ:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع؛
- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعّة.

3. مصلحة التدخلات: وتكلف بـ:

برمجة وانجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا انجاز في عين المكان لكل المعائنات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها؛

- اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعّة.

4. مصلحة المراقبة: تكلف بـ:

- إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات في عين المكان؛
- إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

المبحث الثاني: دراسة ميدانية لملفات الرقابة الجبائية لولاية عين الدفلى
المطلب الاول: نتائج الرقابة الجبائية على مختلف المكلفين الخاضعين
اولا-الرقابة على الوثائق CSP

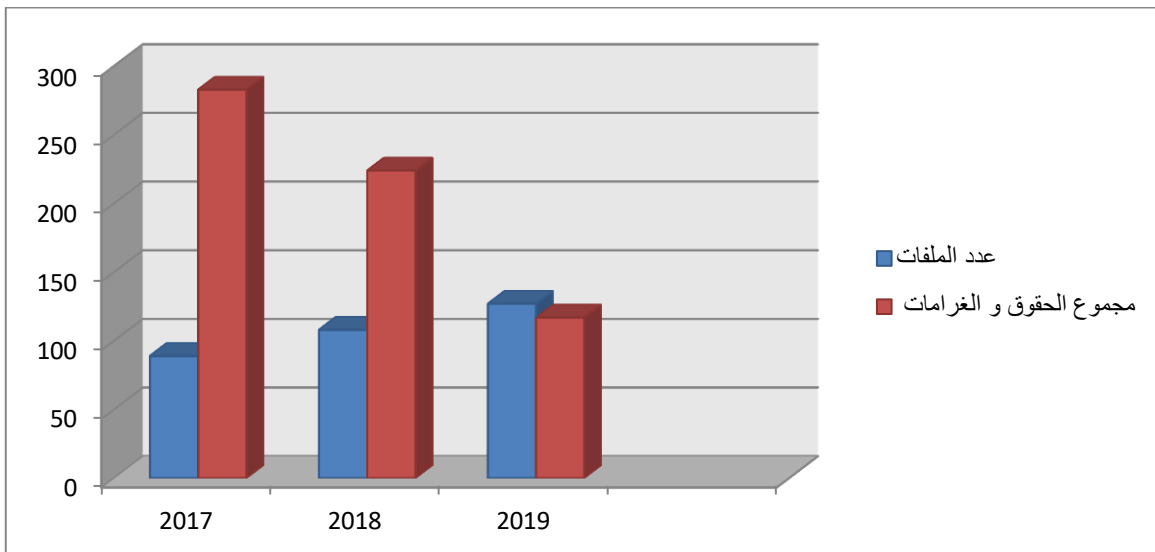
الجدول 01: عدد الملفات الخاضعة للرقابة على الوثائق وكذا مجموع الحقوق والغرامات.

2019	2018	2017	
127	108	89	عدد الملفات الخاضعة للرقابة
105.321.000,00	192.321.000,00	242.550.000,00	مجموع الحقوق
12.152.000,00	32.422.000,00	40.321.000,00	مجموع الغرامات
117.473.000,00	224.743.000,00	282.871.000,00	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مركز الضرائب لولاية عين الدفلى.

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أنه عدد الملفات التي تم برمجتها لهذا النوع من الرقابة من قبل رؤساء مركز الضرائب كان في زيادة تدريجية، في حين كانت مبالغ الغرامات في تناقص تدريجي، ففي سنة 2017 كان عدد الملفات الخاضعة للرقابة على الوثائق 89 ملف، يصبح مجموع الغرامات لذات السنة يعد اخضاعهم للرقابة ل 40.321.000,00 دج، ليصل مجموع الحقوق و الغرامات الى حوالي 282 م دج، في المقابل في سنة 2018 ارتفع عدد الملفات ب 20 ملف ليصل الى 109 ملف خاضع للرقابة، مع انخفاض نسبي في مجموع الغرامات بحوالي 8.000.000,00 دج، لينخفض مجموع الحقوق و الغرامات بدوره الى 224 مليون دج، وكذا الحال لسنة 2019 فقد ارتفع عدد الملفات الى 127 ملف في حين انخفض المجموع الى 117.473.000,00 دج.

الشكل 09: نتائج الرقابة على الوثائق.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

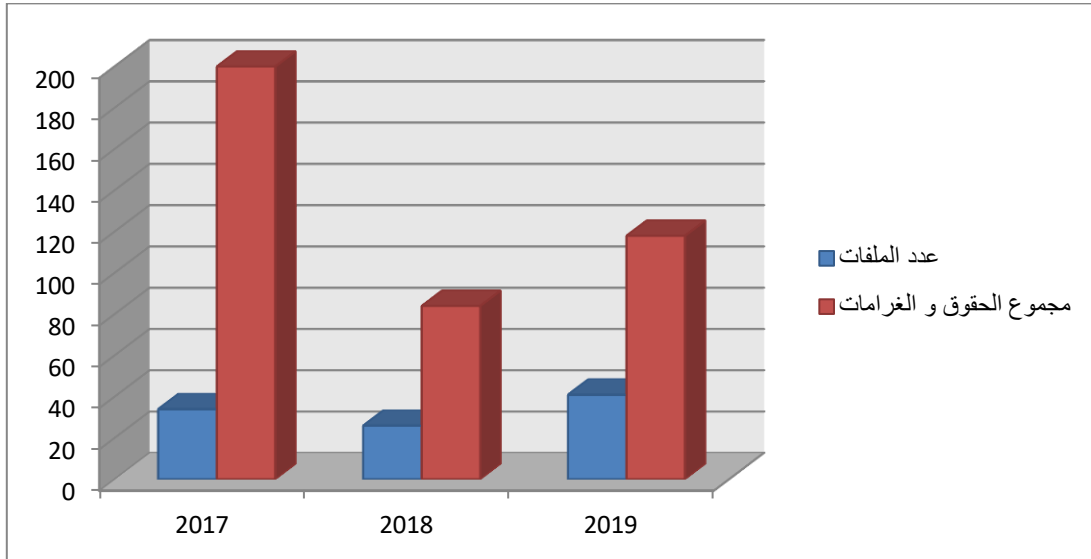
ثانيا: نتائج التحقيق المحاسبي والتحقق المصوب
الجدول 02: التحقيق المحاسبي والتحقق المصوب.

2019	2018	2017	
41	26	34	عدد الملفات الخاضعة
95.267.112,00	83.365.550,00	175.242.000,00	مجموع الحقوق
23.212.705,00	661.865,00	25.260.000,00	مجموع الغرامات
118.479.817,00	84.027.415,00	200.502.000,00	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مركز الضرائب لولاية عين الدفلى.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الملفات التي خضعت للتحقيق المحاسبي والمصوب كانت كبيرة خلال سنة 2019 بالمقارنة مع عدد الملفات التي تم برمجتها، فقد تم برمجة حوالي 95,11% وهذا دليل على أنه تم أخذ جل الملفات المبرمجة وإخضاعها لعملية التحقيق المحاسبي والمصوب، وفيما يخص كل مبالغ الحقوق و الغرامات فقد كانت مرتفعة خلال سنة 2017 بالرغم من نقص عدد الملفات الخاضعة، وهذا يعني وجود نسبة كبيرة من محاولات التهرب الضريبي لتلك السنة حيث بلغ مجموع الغرامات 25 مليون دج، ليصل مجموع الغرامات و الحقوق الى 200.502.000,00 دج، اما في سنة 2018 فقد انخفض عدد الملفات الخاضعة للتحقيق الى 26 ملف وصاحبه انخفاض كبير كذلك في مجموع الغرامات ليصل الى 661.865,00 دج ومنه فقد كان مجموع الحقوق و الغرامات حوالي 84 م دج، اما فيما يخص سنة 2019 فقد ارتفع فيها المجموع الى 118 مليون دج .

الشكل 10: نتائج التحقيق المحاسبي والتحقق المصوب.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

ثالثا-التحقيق في مجمل الوضعية الجبائيةVASFE:

الجدول 03: نتائج التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية.

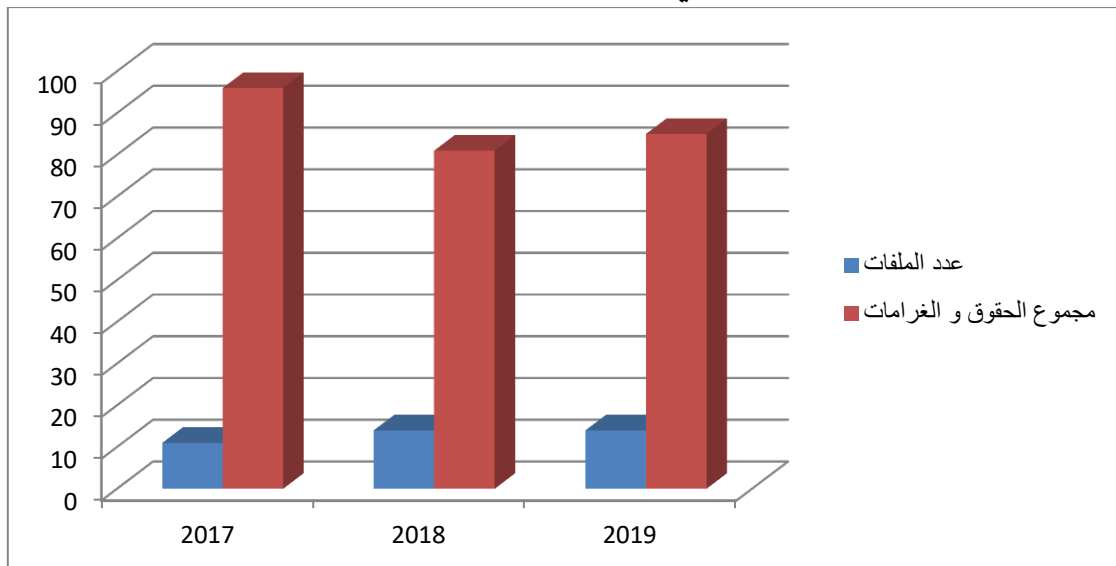
2019	2018	2017	
13	14	11	عدد الملفات الخاضعة
76.282.000,00	72.322.084,00	84.757.000,00	مجموع الحقوق
8.922.000,00	9.400.000,00	11.742.000,00	مجموع الغرامات
85.204.000,00	81.722.084,00	96.499.000,00	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى.

من الملاحظ من جدول اعلاه ان عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية اقل عددا مقارنة مع عدد ملفات باقي التحقيقات الجبائية الاخرى وهذا راجع لطول مدة التحقيق وصعوبته، كما نلاحظ ان عدد الملفات سنة 2017 والمقدرة بحوالي 11 ملف كانت اقل مقارنة بسنتي 2018 و 2019 فقد بلغ عدد الملفات لهذه السنة 11 اما مجموع الحقوق و الغرامات فقد كان 96.499.000,00 دج، على غرار سنة 2018 فقد بلغ عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المعمق 14 ملف في حين كان مجموع الحقوق و الغرامات حوالي 81 مليون دج، اما في سنة 2019 فقد كان عدد الملفات الخاضعة للتحقيق كان 13 ملف في حين كان المجموع 85.204.000,00 دج.

اما فيما يخص الغرامات المحققة في هذا التحقيق فقد كانت في انخفاض تدريجي ويرجع ذلك الى التزام معظم المكلفين بالتصريحات المضبوطة لمختلف ارقام الاعمال، فقد انخفض تدريجيا من حوالي 11 مليون دج خلال 2017 ليصل خلال سنة 2019 الى 8 مليون.

الشكل 11: نتائج التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03.

المطلب الثاني: التحصيل الجبائي للرقابة الجبائية

اولا-التحصيل الجبائي للرقابة على الوثائق

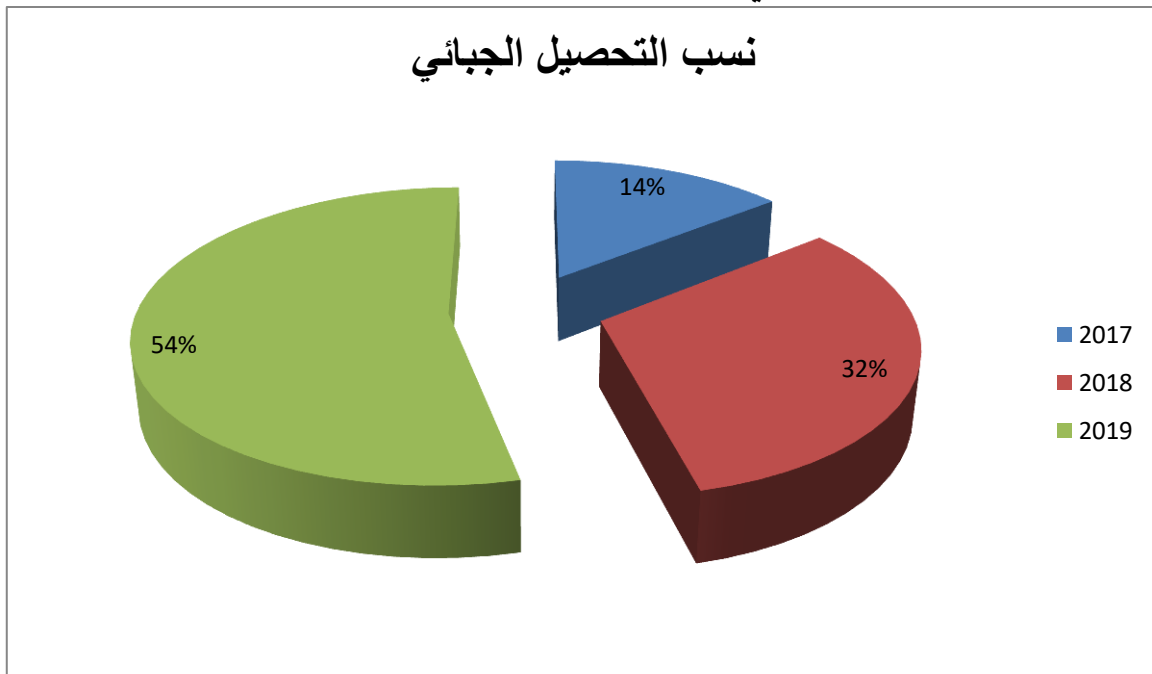
الجدول 04: التحصيل الجبائي للرقابة على الوثائق.

2019	2018	2017	
105.321.000,00	192.321.000,00	242.550.000,00	الحقوق
12.152.000,00	32.422.000,00	40.321.000,00	الغرامات
117.433.000,00	224.743.000,00	282.871.000,00	المجموع
100.209.415,00	113.322.415,00	63.124.929,00	التحصيل الجبائي
86%	51%	23%	نسبة التحصيل الجبائي

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مركز الضرائب لولاية عين الدفلى.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان نسبة التحصيل الجبائي للرقابة على الوثائق اخذت منحى تصاعدي، ففي سنة 2017 كان التحصيل الجبائي حوالي 63 مليون دج اي ما يعادل 22% من مجموع الحقوق والغرامات لذات السنة، ليتصاعد في سنة 2018 ليصل الى 113 مليون دج، وصولا لسنة 2019 ليصل لنسبة 86% من مجموع الحقوق والغرامات.

الشكل 12: نسب التحصيل الجبائي للرقابة على الوثائق.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04.

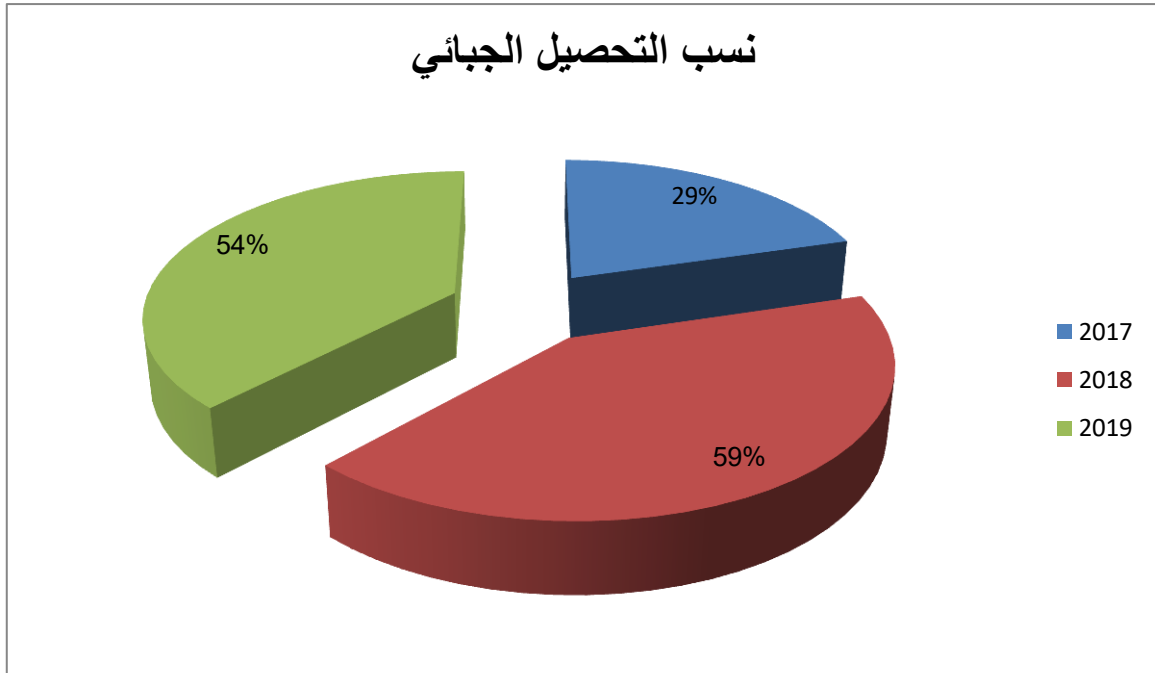
ثانيا- التحصيل الجبائي للتحقيق في المحاسبة والتحقق المصوب
الجدول 05: التحصيل اجبائي التحقيق المحاسبي والتحقق المعمق.

2019	2018	2017	
95.267.112,00	83.365.550,00	175.242.000,00	الحقوق
23.212.705,00	661.865,00	25.260.000,00	الغرامات
118.479.817,00	84.027.415,00	200.502.000,00	المجموع
63.913.415,00	49.126.212,00	58.337.000,00	التحصيل الجبائي
54%	59%	29%	نسبة التحصيل الجبائي

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مركز الضرائب لولاية عين الدفلى.

من خلال استعراضنا لحصيلة الضرائب للتحقيق المحاسبي والتحقق المصوب لاحظنا ان نسبة التحصيل كانت في تذبذب خلال السنوات، فقد كانت النسبة التحصيل في سنة 2017 29% اي ما عادل 58 مليون دج، لتصل في سنة 2018 ل 59% ما يمثل حوالي 49 م دج، لتعود للانخفاض في سنة 2019 الى 54% من مجموع الحقوق والغرامات لذات السنة.

الشكل رقم 13: نسب التحصيل الجبائي للتحقيق المحاسبي والتحقق المصوب.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05.

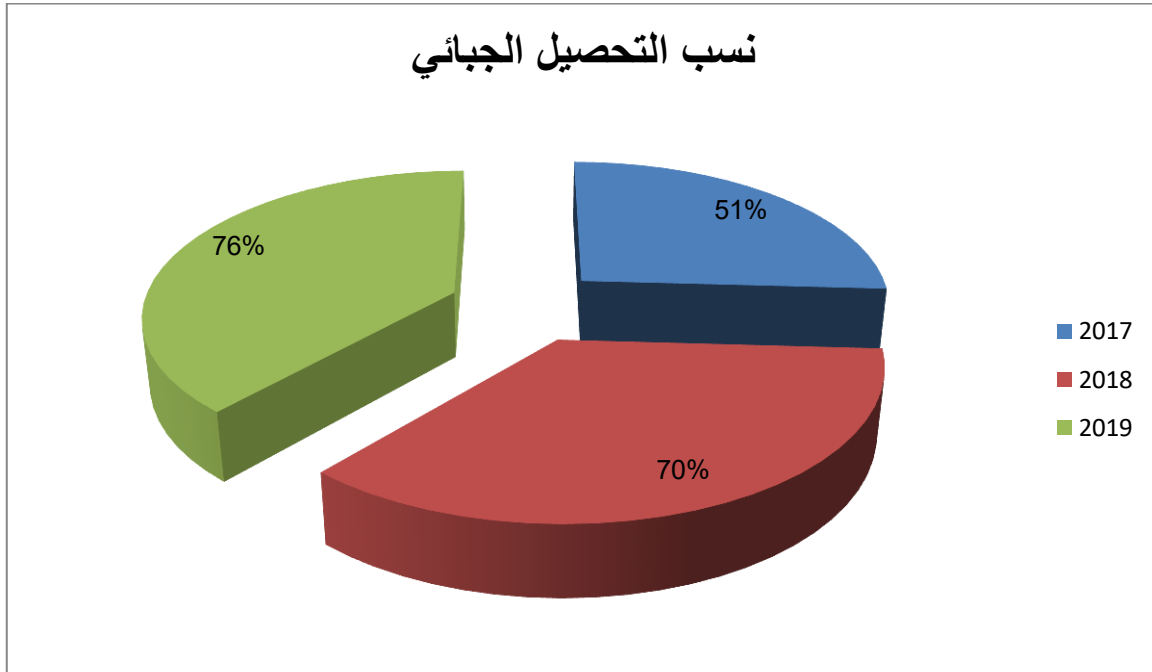
ثالثا-التحصيل الجبائي للتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية VASEF
الجدول 06: التحصيل الجبائي للتحقيق في مجمل الوضعية الجبائية.

2019	2018	2017	
76.282.000,00	72.322.084,00	84.757.000,00	الحقوق
8.922.000,00	9.400.000,00	11.742.000,00	الغرامات
85.204.000,00	81.722.084,00	96.499.000,00	المجموع
64.579.064,00	57.819.176,00	48.300.095,00	التحصيل الجبائي
76%	70%	51%	نسبة التحصيل الجبائي

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى.

بعد الاطلاع على نتائج التحصيل الجبائي ونسبه الخاصة بالتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية، نلاحظ انها اخذت منحى تصاعديا خلال سنوات 2017، 2018 و 2019 على الترتيب مقارنة بمجموع الحقوق والغرامات لذات السنوات، فقد تم تحصيل ما يقارب 51% من مجموع الحقوق والغرامات في سنة 2017 أي حوالي 48 مليون دج من أصل 96 م دج، لترتفع هذه النسبة ل 70% خلال 2018، وصولا ل حوالي 64 م دج أي ما يعادل 76% من المجموع خلال 2019.

الشكل رقم 14: نتائج التحصيل للتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم.


خلاصة الفصل

تطورت طبيعة الضرائب وتباينت أهدافها ويعود السبب في ذلك إلى تطور الأنظمة السياسية والاقتصادية والظروف الاجتماعية السائدة في المجتمع.

حيث حاولنا في الفصل الأول الذي يتمثل في الادبيات النظرية التطبيقية تقديم توضيحات ومفاهيم حول مختلف الضرائب التي يعتمد عليها النظام الجبائي الجزائري.

كما تطرقنا إلى بنية الهيكل الجبائي الجزائري واتضح لنا ان التباين في المشكلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية ينتج عنها اختلاف في بنية الهياكل الجبائية.

من خلال تطرقنا في المطلب الثالث لتنظيم التقني للضريبة، تبين لنا ان التحصيل الضريبي يستخدم من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنظام الجبائي.



خاتمة

خاتمة

من خلال قيامنا ببحثنا ودراستنا الميدانية في كل من مديرية و مركز الضرائب لولاية عين الدفلى في مجالي الرقابة الجبائية و التحصيل الجبائي، فقد تم التوصل الى ان الضرائب تعتبر من اهم الموارد الاساسية في الدول، وهذا ما وضعها امام حتمية الحفاظ عليها من خلال وضع نظام جبائي محكم، يكون مبنيا على وسائل مادية وتكنولوجية متطورة من جهة، ووسائل بشرية مؤهلة في الميدان من جهة اخرى، وهذا ما سعت الية الدولة في الآونة الاخيرة من اجل زيادة الحصيلة الضريبية، افضل وسيلة رديعة تلجأ اليها الادارة الضريبية لاسترجاع حقوق الخزينة.

وهذا ما تم التطرق اليه من خلال الرقابة الجبائية و التحصيل الجبائي، فقد تم ابراز الدور الذي تقوم به الرقابة الجبائية واسهاماتها في حماية موارد الدولة من خلال تاكيد حضورها الدائم عن طريق مختلف تحقيقاتها، كما تم ابراز دور التحصيل الضريبي في قياس مدى فاعلية الرقابة الجبائية وكذا دوره في اثراء الخزينة العمومية.

و في النهاية تم التوصل الى هذا الخاتمة العامة والتي قسمناها الى اربعة اجزاء وهي:

النتائج العامة للدراسة:

من خلال دراستنا الميدانية التي قمنا بها في كل من مديرية ومركز الضرائب لولاية عين الدفلى والتي تضمنت دراسة نتائج مختلف التحقيقات الجبائية لسنوات (2017،2018،2019) وكذا دراسة نسب التحصيل الجبائي لذات السنوات، تم التوصل للنتائج التالية:

- 1- وجود علاقة طردية بين فعالية الرقابة الجبائية و التحصيل الجبائي، اي انه كلما زادت نسب التحصيل الجبائي دل ذلك على فعالية ونجاعة نظام الرقابة المستعمل، والعكس صحيح.
- 2- تقوم الإدارة الجبائية بعملية الرقابة الجبائية، وبالتالي فهي تتمتع بصلاحيات وسلطة قانونية وهو ما يمكنها من اجراء الرقابة بصورة اوسع، اعتمادا على وسائل هيكلية، قانونية وبشرية، وهذا ما اتاح لها ان تكون ذات فعالية.
- 3- تصطدم فعالية النظام الجبائي الجزائري بثقل التهرب والغش الضريبي، على الرغم من التدابير التشريعية والتنظيمية الهادفة للحد من هاتين الظاهرتين.
- 4- لايزال الهيكل الجبائي الجزائري مختلا من خلال اعتماده على الجباية البترولية وسيطرة الضرائب غير المباشرة عليه.
- 5- تتم عملية الرقابة الجبائية على التصريحات بطرق قانونية تمثلت في الرقابة الشكلية، والرقابة على الوثائق، إضافة إلى التحقيق في المحاسبة، والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية والتحقيق المصوب في المحاسبة الهدف منيا التقليل من التهرب الضريبي.
- 6- باعتبار ان الحكم على فعالية نظام الرقابة الجبائية يكمن في مدى قدرته على تحقيق اهدافه التي بالرغم من مساهمتها في زيادة المردودية المالية الا انها لم تتمكن من القضاء على هذه الاخيرة تماما.

اختبار صحة الفرضيات

- 1- بالنسبة للفرضية الاولى:** والتي مفادها ان الرقابة الجبائية وسيمة قانونية إجبارية تطبق على المكلفين الخاضعين للضريبة، فقد تم التأكد من صحة هذه الفرضية، حيث ان العقوبات المفروضة من طرف الإدارة الجبائية تلعب دورا هاما في استرجاع الحصيلة الضريبية الضائعة، باعتبارها وسيلة علاجية للحد من التهرب والغش الضريبي
- 2- بالنسبة للفرضية الثانية:** تنص على أن للرقابة الجبائية لا تستطيع القضاء على التهرب الضريبي بشكل كلي وانما التخفيف من أضراره فقط، فقد تم التأكد من صحة هذه الفرضية، فبالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الادارة الجبائية سواء كانت مادية او بشرية او حتى تشريعية الا انها تبقى غير كفيلة للقضاء على ضعف الحصيلة الجبائية.
- 3- بالنسبة للفرضية الثالثة:** التي تنص على أن تحصيل الضريبي له دور بارز في تدعيم ومساهمة النظام الجبائي، تم التأكد من صحة هذه الفرضية، لأنه توجد علاقة معنوية بينهما لأن نظام الجبائي دون تحصيل ضريبي مستحيل والعكس صحيح.

الاقتراحات:

- لتحقيق النجاعة والترقية لفعالية النظام الجبائي الجزائري في مجالي الوعاء وتحصيل الإيرادات الجبائية عامة، والرسوم المباشرة خاصة، وجب على الدولة الأخذ بعين الاعتبار بعض النقاط التي تبدو برأينا أساسية:
- يجب على الإدارة تخصيص مكتب الاستعلامات على مستوى كل قبضة، لتنمية درجة الوعي لدى المكلفين، بإعطاء إرشادات وتوضيحات، وتقديم لهم كل التسهيلات المادية والمعنوية.
 - صياغة قوانين وتشريعات واضحة وصريحة، لأن صياغة القوانين تحدد نجاح أو فشل نسب التحصيل الضريبي.
 - تشريع نصوص مبينة للإجراءات العملية الفعالة لمكافحة الغش الضريبي.
 - تحسين أوضاع العاملين في الإدارة الجبائية بتحسين أجورهم وتقديم لهم الوسائل المادية الحديثة، والتي تكون بمثابة حافز أمام الإغراءات المالية التي تقدم لهم.
 - تحسين معاملة الإدارة للمكلف وتوعية المواطنين بأهمية الضريبة في الرفع من إيرادات الدولة، وبالتالي الدفع بعجلة النمو لاقتصاد أمثل.
 - تبسيط الإجراءات التسييرية لتحقيق مزيد من تصفية.
 - استعمال الخبرات والوسائل المتطورة.
 - تزويد الإدارة باليد العاملة المؤهلة، والإطارات الخبيرة القادرة على تسيير أمور الإدارة والمواطن.

- رغم تخفيض العبء الضريبي على المكلف، من خلال تخفيض معظم المعدلات الضريبية إلا أن ذلك غير كافي، بحيث يجب أن تستند طريقة تحديد المعدلات الضريبية على دراسات ميدانية حتى تعكس واقع المجتمع الجزائري.

افاق الدراسة:

- نامل في الاخير ان يكون بحثنا هذا منطلقا لعدة بحوث اخرى :
- نظرا لاتجاه العالم نحو رقمته الاقتصاد وتطوير التجارة الالكترونية، تصبح وسائل الرقابة الجبائية ادق و اعمق، وعليه كيف يمكن عصرنه الرقابة الجبائية في ظل التجارة الالكترونية؟
 - إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية؟
- وفي الأخير نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفينا الموضوع حقه، وأن نكون قد أضفنا شيئاً جديداً في هذا المجال، ووقفنا في ايصال ما طمحنا اليه، فإن أصبنا فمن عند الله وعسانا بذلك ننال أجر الصواب والاجتهاد وان أخطانا فحسبنا أننا حاولنا.



قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

أ - الكتب:

1. حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
2. حميدة بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 2007.
3. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، النفقات العامة- الايرادات العامة-الميزانية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2020.
4. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2008.
5. محمد عباس المحرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هوما للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة 2006.
6. مراد ميهوبي، اجراءات التحصيل الضريبية-اي الفعالية، التواصل في الاتصال الادارة والقانون، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، عدد 39، سبتمبر 2014.
7. منور أوسرير، محمد حمو، محاضرات في جباية المؤسسات مع تمارين محلولة، مكتبة الشركة الجزائرية، الطبعة الاولى، بوداود، 2007.

ت - المذكرات والاطروحات:

1. ناصر احمد امين خطاب، تقييم جودة الفحص الضريبي وأثرها على الارادات العامة في الاردن، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين، سوريا،
2. 2008 اسماء كرايمية، الجمعي سلامة، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة تبسة، 2017.
3. ربيع ناقة، تقييم فعالية الرقابة الجبائية في ظل الاصلاحات الضريبية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2014.
4. سليمان عتير، دور الرقابة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة ضمن مقتضيات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012.
5. سهام كردودي، المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011.
6. عبد الجليل الخذاري، الرقابة الجبائية كاداة لمحاربة التهرب الضريبي، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.
7. العثماني مصطفى، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير في التسيير معهد العلوم الاقتصادية، التسيير والتجارة المركز الجامعي الدكتور يحي فارس المدية، 2008.

8. عطاب تواتية، الرقابة الجبائية كاداة في محاربة التهرب والغش الضريبي، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم ماليو ومحاسبة، تخصص التدقيق المحاسبية مراقبة التسيير، جامعة مستغانم، 2017.
 9. غزة مبروك، فعالية الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب الضريبي، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016.
 10. لياس قلاب نبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011.
- المواثيق والمواد القانونية:**

1. ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة الجبائية، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2006.
2. ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة الجبائية، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2010.
3. المادة 24 من قانون المالية، الجريدة الرسمية، العدد 78، 32 ديسمبر 2009.
4. المادة 18 من قانون الاجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، 2020.
5. المادة 45 من قانون الاجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، 2020.
6. المادتين 34 و35 من قانون الاجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، 2020.
7. المواد من 90 الى 94 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009.
8. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2020، المادة 194.
9. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2020، المادة 192.
10. المادة 360 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2020.
11. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون التسجيل، 2020، المادة 93.

مقالات:

1. لعلاوي محمد زينات السعيد، المراجعة الجبائية كألية تساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2016.
- 2.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Bulletin des services fiscaux, DGI, n°19, Alger Print, 2000.



الملحق رقم 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Série O n° 27

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

[Redacted]

[Redacted]

Référence N°:

Lettre avec
A.R.
N°

A
[Redacted]

[Redacted] Le [Redacted]

MISE EN DEMEURE

Par avis de vérification de comptabilité N° [Redacted] du [Redacted] dont vous avez accusé réception le [Redacted] vous êtes dans l'obligation de produire l'ensemble de vos livres et documents comptables.

En conséquence, et conformément aux dispositions de l'article 20-9 du Code des Procédures Fiscales, un procès-verbal portant N° [Redacted] du [Redacted] constate le défaut de présentation de ces documents.

A cet effet, pour nous permettre d'effectuer ce contrôle, je vous invite à la mise à disposition de ces documents dans un délai de huit (08) jours à partir de la date de réception de cette lettre.

Le non respect de cette obligation conduira l'administration Fiscale à procéder à une taxation d'office à votre encontre, conformément aux dispositions de l'article 44 du Code des Procédures Fiscales.

Je vous prie de recevoir, Madame/Monsieur [Redacted]
l'assurance de ma considération distinguée.

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

[Redacted]

الملحق رقم 2

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
 DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
 DIRECTION DES IMPOTS D'
 CENTRE DES IMPOTS DE
 SERVICE PRINCIPAL DU CONTROLE FISCAL.

وزارة المالية
 المديرية العامة للضرائب
 مديرية الضرائب
 مركز الضرائب
 المصلحة الرئيسية للرقابة الجبائية

N°:

LE

Notification de Redressement suite
 à la vérification ponctuelle

A

MONSIEUR

.....

.....

Suite à l'envoi de l'avis de vérification N° du vous avez fait l'objet d'une vérification ponctuelle du au au titre de l'exercice se rapportant aux impôts, droits et taxes ci après désignés :

En conséquence, nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certains impôts, droits et taxes et de vous réclamer un complément d'impôts pour les motifs exposés dans la présente notification.

Vous disposez, à compter de la réception de la présente notification d'un délai de quarante (30) jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressements envisagés. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part. (Art.20 bis-5 du Code des procédures Fiscales).

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre, seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi.

Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre.

La présente notification comporte..... feuillet (s), y compris celui-ci.

Veillez agréer, Madame, Monsieur, l'expression de notre parfaite considération

Le Chef de Brigadela Vérificateurs

الملحق رقم 03

Envoyer par message

Impression de l'original

Série 04/21/2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES

وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

المديرية العامة للضرائب

A

Référence N°:

Lettre avec
A.R.
N°

Le

Notification de redressement définitive
Suite à la vérification de comptabilité
(Réponse aux observations du contribuable)

Madame, Monsieur,

Nous avons pris connaissance des observations que vous avez formulées en date du [] et du [] en réponse à la notification de redressement N° [] du [] et la notification complémentaire / rectificative N° [] du []

Après un examen de ma part, je vous informe que :

- Les éléments qui ont été notifiés initialement sont abandonnés en totalité ;
- Les éléments qui ont été notifiés initialement sont maintenus partiellement ;
- Les éléments qui ont été notifiés initialement sont maintenus en totalité.

Les résultats notifiés ci-dessous sont définitifs.

En cas de contestations de votre part, vous avez la possibilité d'introduire une requête, dans le cadre du recours préalable, auprès de l'administration des impôts, selon le cas, au Directeur des Grandes Entreprises ou au Directeur des Impôts de Wilaya, et ce conformément aux dispositions de l'article 71 du Code des Procédures Fiscales.

La présente lettre comporte [] feuilles, y compris celle-ci.

Veuillez agréer, madame, monsieur, l'assurance de ma considération distinguée.

Chef de brigade

Nom, Prénom et Grade
des vérificateurs

الملحق رقم 04

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

.....000..... Classement/ commission fiche n°.....

MINISTRE DES FINANCES Direction Générale des Impôts		FICHE DE PROPOSITION DE VERIFICATION	
Direction à l'origine de la programmation		<input type="checkbox"/>	VASFE
Menu déroulant à insérer			
Service programmeur		<input type="checkbox"/>	Vérification de comptabilité
Menu déroulant à insérer		<input type="checkbox"/>	V P
Affaire suivie DG : Oui <input type="checkbox"/> Non <input type="checkbox"/>	Profil Pénal : Oui <input type="checkbox"/> Non <input type="checkbox"/>	Précisions si « autre » VP	

I. Numéro d'opération

CF	Année proposition	Direction	Code direction	Code inspection	N° d'ordre CDI/ <u>Imp.</u>

II. Identification du contribuable ou de l'entreprise

Forme juridique : -SPA : -SARL : -EURL : -SNC : -EPIC : -Autres (succursales- filiales-sociétés anonymes et sociétés de groupes).	PERSONNE MORALE	Dénomination	nom commercial de l'entreprise
Activité principale « nature des produits commercialisés » :		Code Activité (registre de commerce)	
Identifiant fiscal Code NIF « obligatoire »	001116098398576		
Adresse de l'établissement/contribuable (dernière adresse connue par les services. à préciser l'année de programmation) -Examen du dernier statut et contrat de location.	N°06 RUE HALAIMI MOHAMED- KHEMIS MILIANA		
Adresses des établissements secondaires :			
-Bilan consolidé Oui <input type="checkbox"/> Non <input checked="" type="checkbox"/>			
Code Postal		Commune	

III. Eléments d'information sur le contribuable ou l'entreprise

Régime T.V.A -Total : -Partiel : -Non assujetti :	Menu déroulant à insérer TOTAL	Type d'activité « par secteur » : -Achat/vente -importation : -exportation : -production/transformation : -services : -fonction libérale : -Autres :	
Catégorie bénéficiaires IBS /IBS retenu à la source		Régime déclaratif réel ou de la retenue à la source.	
Chiffre d'affaires		Année de référence	Catégorie entreprise : -Micro entreprise : -Petite et moyenne : -Entreprise de taille intermédiaire :
Total actif brut		Nombre de salariés déclarés sur l'imprimé 301 Bis :	01
Total passif brut			

الملحق رقم 05

Date de création de l'entreprise, existante dans le NIF :	21/07/2014	Situation particulière :	
		- Formes juridiques implantation en Algérie (succursale -Etablissement permanent...);	
		-Modification du statut juridique :	
		-fusion - la cession de parts sociales et actions	
		-succession ;	
		-Cessation d'activité - liquidation ;	
		-Le transfert du siège social de l'activité ;	
		Date d'expiration, contrat de location	
		Date dernière déclaration G50 déposé par le contribuable	11/2018

IV. Dirigeant(s) / associé(s)

Obligation de renseigner l'ensemble des associés			
Nom		Prénom	
Date de naissance		Lieu de naissance	
Identifiant fiscal		Situation de famille	
% de détention capital		Associé <input type="checkbox"/>	Dirigeant <input type="checkbox"/>
Adresse			
Code Postal		Commune	KHEMIS MILIANA
Nom		Prénom	
Date de naissance		Lieu de naissance	
Identifiant fiscal		Situation de famille	
% de détention capital		Associé <input type="checkbox"/>	Dirigeant <input type="checkbox"/>
Adresse			
Code Postal		Commune	
Nom		Prénom	
Date de naissance		Lieu de naissance	
Identifiant fiscal		Situation de famille	
% de détention capital		Associé <input type="checkbox"/>	Dirigeant <input type="checkbox"/>
Adresse			
Code Postal		Commune	

الملحق رقم 06

V. Données comptables entreprise par type d'activité

Sommes exprimées en K DA « Valeur/1000 »		20	20	20	20	Observations Incohérences
Achat-Revente	⊖Vente de marchandises					
	⊖Marchandises revendues					
	Marge brute (⊖-⊖)					
	Coefficient marge brute (⊖/⊖)					
	Résultat fiscal déclaré					
	Stock					
	Prélèvement ou apport					
	Déficit reportable					
Production	⊖Production vendue					
	⊖Matières et fournitures consommées					
	Bénéfice brut (⊖-⊖)					
	Coefficient de bénéfice brut (⊖/⊖)					
	Résultat fiscal déclaré					
	Déficit reportable					
Prestation de Services - fonctions libérales et Entreprises de travaux	⊖ Chiffre d'affaires / Recettes professionnelles					
	⊖Frais de personnel					
	Ratio frais personnel/CA (⊖/⊖)					
	Créances					
	Résultat fiscal déclaré					
	Déficit reportable					
Régimes fiscaux de faveur	REGIME GENERALE					
Opération de promotion immobilière (superficie développée hors oeuvre du programme)					<input type="checkbox"/>	M2
Promotion immobilière : livraison juridique du bien acquis.					Oui <input type="checkbox"/>	Non <input type="checkbox"/>

الملحق رقم 07

VI. Données relatives aux filiales et entités associées :

Sociétés soumises au régime de groupe article 138 bis du CIDTA.	
Filiales et entités associées	Oui <input type="checkbox"/> Non <input type="checkbox"/>
Filiales	Oui <input type="checkbox"/> Non <input type="checkbox"/>
Entités associées	Oui <input type="checkbox"/> Non <input type="checkbox"/>

VII. Données relatives aux dirigeants/associés (contrôle corrélé) :

Nom		Prénom	
☞ Informations sur dirigeant / associé Analyse corrélée et cohérence globale	Pour ceux, dont le domicile fiscal, est recensé dans la circonscription territoriale de la DIW, à analyser : *éléments du patrimoine (les acquisitions et les cessions) ; *existence de flux financiers importants, constatés au niveau des comptes bancaires ; *recouvrements reçus ayant trait à son ou/ à ses activités -activité occulte ; *revenus soumis à des prélèvements <u>à la source libératoires</u> ; *informations d'ordre patrimonial recensées sur le fichier « foncier »...		
Nom		Prénom	
☞ Informations sur dirigeant / associé Analyse corrélée et cohérence globale			

VIII. Situation déclarative

a- Situation déclarative entreprise

Respect des obligations déclaratives	20	20	20	20	Observations
Déclaration mensuelle du chiffre d'affaires (G50)	Oui <input type="checkbox"/> Non <input type="checkbox"/>	Oui <input type="checkbox"/> Non <input type="checkbox"/>	Oui <input checked="" type="checkbox"/> Non <input type="checkbox"/>	Oui <input type="checkbox"/> Non <input type="checkbox"/>	
Déclaration mensuelle chiffre d'affaires G50 (C.A exonéré)	Oui <input type="checkbox"/> Non <input checked="" type="checkbox"/>	Oui <input type="checkbox"/> Non <input checked="" type="checkbox"/>	Oui <input type="checkbox"/> Non <input checked="" type="checkbox"/>	Oui <input type="checkbox"/> Non <input checked="" type="checkbox"/>	
Bénéfices (Bilan)	Oui <input checked="" type="checkbox"/> Non <input type="checkbox"/>	Oui <input checked="" type="checkbox"/> Non <input type="checkbox"/>	Oui <input checked="" type="checkbox"/> Non <input type="checkbox"/>	Oui <input checked="" type="checkbox"/> Non <input type="checkbox"/>	
Régularisations					

b- Situation déclarative personnelle

Respect des obligations déclaratives	2014	2015	2016	2017	Observations
Déclaration sur le revenu global -IRG « G1 ».	Oui <input checked="" type="checkbox"/> Non <input type="checkbox"/>	Oui <input checked="" type="checkbox"/> Non <input type="checkbox"/>	Oui <input checked="" type="checkbox"/> Non <input type="checkbox"/>	Oui <input checked="" type="checkbox"/> Non <input type="checkbox"/>	
Bénéfices (afficher les revenus)					
Régularisations					

الملحق رقم 08

IX. Contrôles antérieurs : oui non

Service	SRV	-Sous Direction du contrôle fiscal : <input type="checkbox"/> -Service de contrôle/CDI <input type="checkbox"/>	-Inspection -Service de gestion /CDI <input type="checkbox"/>
Périodes vérifiées			
Type de contrôle			
Observations			

X. Origine proposition

a- Vérification de comptabilité

Service	Années concernées		
Suite au contrôle sur pièces (C.S.P)		Régularisation	Droits et pénalités
		C.A Charges Données de la liasse fiscale TVA non déductible	<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>
Suite au contrôle ponctuel (V.P)		Régularisation	Droits et pénalités
		C.A Charges Données de la liasse fiscale TVA non déductible	<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>
Axe de programmation			
Lettre de dénonciation			
Exploitation des fichiers			
Avantages fiscaux			
Autre			

b- VASFE

Service	Années concernées	<input type="checkbox"/> Examen des évolutions (statuts -bilans/trésorerie)	
Suite à la vérification de comptabilité (V.C)			Afficher les données
		Apport ou augmentation (capital de la société) Apport en compte courant de l'associé	<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>
Suite au contrôle ponctuel (V.P)			Afficher les données
		Apport ou augmentation (capital de la société) Apport en compte courant de l'associé	<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>
Axe de programmation			
Lettre de dénonciation			
Exploitation des fichiers			
Acquisitions immobilières (à préciser la date d'acquisition)			
Institutions financières			
Existence d'activité ou revenus occultes			
Autre			

الملحق رقم 09

XI. Motifs programmation**□ Environnement du dossier fiscal / conditions d'exercice :**

-Comportement du contribuable : -Respect des obligations déclaratives et de paiements :	
-Implantation des établissements dans des zones à risque ; -L'exercice d'une activité spéculative-subsventionnée... ;	
-Difficultés liées à divers facteurs : * Créances : envers l'Etat ; * 999 de force majeure (inondation-incendie...) ; * Autres ...	

□ Sortie terrain (moyens d'exploitation) PV de constat :

-Constatation des moyens matériels et Et humains :	oui <input type="checkbox"/>	non <input type="checkbox"/>
- Constatation des moyens humains :	oui <input type="checkbox"/>	non <input type="checkbox"/>

□ Discordances ou anomalies présumées relevées**Résultat** : (Préciser les résultats s'ils existent)

Oui : <input type="checkbox"/> Préciser les résultats de l'exploitation des PV de constat

TVA et précompte :

- **TVA** : (Afficher le taux par nature d'activité)

Nature d'activité....	Nature d'activité....	Nature d'activité....	Nature d'activité....
.....%%%%

- **Précompte TVA** : KD

Année 2014	Année 2015	Année 2016	Année 2017

- **TVA/fait générateur :**

Facturation : Oui Non
Encaissements : Oui Non

□ Synthèse des motifs de programmation

Codes motifs programmation				
1 <input type="checkbox"/>	2 <input type="checkbox"/>	3 <input type="checkbox"/>	4 <input type="checkbox"/>	5 <input type="checkbox"/>
Discordances C.A / T.V.A	Charges excessives	Evolution / incohérences	Affaire coordonnée	Renseignements extérieurs (issus de la recherche externe)
6 <input type="checkbox"/>	7 <input type="checkbox"/>	8 <input type="checkbox"/>	9 <input type="checkbox"/>	10 <input type="checkbox"/>
Surpicion CA dissimulé	Axe programmation	Droit d'enquête	Minoration actif / Majoration passif	Société ou Gérant à risque

الملحق رقم 10

 Service intervenant à la proposition de la programmation

DIW	Chef SRV	Chef de centre des impôts	Sous directeur du contrôle fiscal ou service de contrôle/CDI
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	SDCF <input type="checkbox"/> CDI <input type="checkbox"/>
Chef de bureau (sous direction du contrôle fiscal)	Chef d'inspection CDI /service gestion CPI/service gestion	Chef de brigade (Dans le cadre des vérifications)	Vérificateur de comptabilité (Dans le cadre des vérifications)
<input type="checkbox"/>	Insp. <input type="checkbox"/> CDI <input checked="" type="checkbox"/> CPI <input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

XII. Avis et décision**Avis du chef de service « obligatoire » :**

Motivation de l'avis :

Date : 20/01/2019

Nom et grade du signataire :

Signature :

Décision ou proposition de la direction à l'origine de la programmation « obligatoire » :Motivation de l'avis : Date : Nom et grade du signataire :

Signature :

الملحق رقم 11

Décision du service attributaire :

Retenue : Oui Non

Motivation de l'avis :

Date :

Nom et grade du signataire :

Signature :

Affaire suivie DG :

OBSERVATIONS :

Date :

Nom et grade du signataire :

Signature :